ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه فمنهم من وثقه، ومنهم من ضعفه ومن قيل فيه قولان

تأليف

الحافظ المتقن أبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي

المعروف بابن شاهين

٢٦٧ هـ - ٣٨٥ هـ

باعتناء وتقديم وتعليق

أبي معاذ طارق بن عوض الله محمد

عفى الله عنه

الناشر

مكتبة التوعية الإسلامية

لإحياء التراث الإسلامي

ت : ٨٦٨٦٠٥ - الهرم

□ الطبعة الأولى للكتاب □

١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

الناشر :

مكتبة التربية الإسلامية لإحياء التراث الإسلامى

١٤ ش سويلم من ش الهرم - خلف مسجد الأنصار بالطالبية ت : ٨٦٨٦٠٥

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله تعالى نحمده ، ونستعين به ونستغفره ، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادى له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحدَه لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

وبعدُ ...

فهذه تعليقات من رأس القلم على الجزء الذى وقفت عليه من كتابٍ للحافظ أبي حفص ابن شاهين ، جاء فى أوله مانصه :

« ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه فمنهم من وثقه ومنهم من ضعفه ، ومن قيل فيه قولان ، بينت ذلك بالتراجم ليعرف إن شاء الله تعالى » .

ولم أقصد من هذه التعليقات أن تكون فاصلة فى حال هؤلاء الرواة بقدر ماعنيت من أن تكون معينة للناظر فى تراجم هؤلاء على تحقيق الحق والصواب ، الذى هو غاية ما يأمل إليه أهل الإيمان .

وعسى أن أكون بذلك قد أضفت لبنة تعين أو تحاول أن تعين على إجلاء وجه الحق فى بعض قضايا هذا العلم الذى مات أهله أو كادوا حتى إن المشتغلين به ، أو قُلْ : المتشاغلين لا يعرفون حقائقه بَلْه دقائقه ، فتجد

الواحد منهم قد حفظ متناً فى المصطلح أو قرأ فيه شرحاً مبسوطاً أو مبسطاً ! وربما كان معه شيء من المال جمع به بعض الكتب المشطورة ، أو الفهارس المبتورة ظن بذلك أنه البدر الطالع والناقد البارع ، صاحب الكتابات النافعة ، والتخريجات الجامعة ، والأبحاث الرائعة ، والحجج القارعة !!

وما درى المسكين أن علم المصطلح ما يصلح جامعه أن يصحح حديثاً أو يضعفه من دون أن يجمع معه معرفة جيدة بعلم الرجال وعلم العلل مع كثرة مُدارسة وطول ممارسة ، وفهم ثاقب ، وذهن حاضر ، ومعرفة بمناهج العلماء ومذاهبهم فى الجرح والتعديل ومعرفة تامة بطرق إعلال الأحاديث وتمييز الطيب من الخبيث .

قال الذهبى فى '' الموقظة '' ص (٨٢) :

« والكلام فى الرواة يحتاج إلى ورع تام ، وبراءةٍ من الهوى والميْل ، وخبرة كاملةٍ بالحديث ، وعلله ، ورجاله .

ثم نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح وما بين ذلك ، من العبارات المُتجَاذَبَة .

ثم أهم من ذلك أن نعلم بالاستقراء التام : عُرفَ ذلك الإمام الجِهْبِذ ، واصطلاحه ، ومقَاصِدَه ، بعباراته الكثيرة » .

والناظر فى حال المشتغلين بالتحقيق ... عفوا ... إنه شيء آخر ! ... فليكن التحريق ... أو التمزيق ... الناظر فى حال هؤلاء يعلم أنهم ــ إلا القليل منهم ــ لا يفهمون مباحث علم المصطلح فضلاً عن أن يحسنوا تطبيق هذه القواعد المدونة فيه .

أما العلمان الآخران فهما كما يقال : على الهامش !!

والأمثلة كثيرة لا أريد أن أسود بها الصفحات ، أو أحيى بها الموات ، ولنطو الثوب على غرة ، ولندع الطير على وكناتها مستقرة ، وليكن مشتكانا لله وحده لا إلى أحد سواه ، وحسبنا الله ونعم الوكيل .

واعلم أن هذا الجزء قد سبقنى إلى إخراجه وطبعه ذهبيُّ العصر حقاً والمحقق الناقد صدقاً الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمى العتمى اليمانى صاحب « التنكيل » الكتاب الجليل الذى لم يؤلف فى هذا العصر فى موضوعه مثله .

فقد حققه وطبعه فى آخر كتاب : « تاريخ جرجان » ، إلا أنه لما كان مدفوناً فى آخر « التاريخ » هكذا لم يقف عليه أهل العلم إلا القليل النادر من الذين لهم صلة وثيقة بهذا « التاريخ » أو بكتب الشيخ اليمانى ــ رحمه الله تعالى ــ فإنه أحياناً ما يعزو إليه .

رأيت أن إفراده فى جزء مستقل أولى حتى يعم به النفع ويستفيد به أهل العلم فى كل نقع .

وأثبتُّ كل ماعلقه عليه الشيخ اليمانى وجعلته فى هامش مستقل ، وماعلقته من عندى فجعلته فى هامش آخر تحت هامشه منفصلاً عنه ، حتى لا يختلط ما كتبه بما كتبته من عندى ، وإن كان الناظر فيما كتبته وما كتبه ــ رحمه الله تعالى ــ يستطيع أن يميز بين ما كتبه العبد الفقير وما كتبه الناقد الكبير ــ رحمه الله تعالى ــ

وطمعاً فى الإفادة كتبت بين يدى الجزء كلمة ليست بالطويلة حول قضية

تحسين حديث المختلف فيهم أو تحسين الأحاديث المختلف فيها والنظر فيما كتبه بعض المعاصرين ممن تعرضوا لهذه القضية ، راجياً بذلك النصح لإخوانى المشتغلين بهذا العلم وإن كنت أحوج إلى النصح منهم ، إلا أنى أرجو بذلك عفو ربى ومغفرته . والله من وراء القصد .

وكما تعودت ... أطلب من إخوانى من أهل العلم ممن وقف على نقص أو خطأ أن يبادر إلى نصحى ، فإن الدين النصيحة أيضاً لعوام المسلمين كما أخبر بذلك الصادق الأمين ، وسأكون له ـــ إن شاء الله ـــ من الشاكرين المقدرين لسعيه وفضله والحمد لله رب العالمين .

وأخيراً ...

سبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت ، أستغفرك وأتوب إليك .

القاهرة
صبيحة يوم الأربعاء
١١ رجب ١٤١٠ هـ
٧ فبراير ١٩٩٠ م

وكتبه
طارق بن عوض الله بن محمد

* * *
* *
*

ترجمة المؤلف
أبي حفص ابن شاهين
رحمه الله تعالى

هو الحافظ الإمام المفيد المكثر محدث العراق أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد البغدادى الواعظ المعروف بابن شاهين ، صاحب التصانيف .

سمع : محمد بن محمد ابن الباغندى ، ومحمد بن هارون بن المجدر ، وأبا خبيب العباس بن البرتي ، وشعيب بن محمد الزارع ، وأبا القاسم البغوى ، وأبا على محمد بن سليمان المالكى ، وطبقتهم .

وله رحلة إلى دمشق لقى فيها أبا إسحق بن أبى ثابت وطبقته .

مولده سنة سبع وستين ومائتين ، وسمع سنة ثمان وثلاث مائة .

روى عنه : أبو سعد المالينى ، وأبو بكر البرقانى ، وأبو القاسم التنوخى ، وأبو محمد الخلال ، وأبو محمد الجوهرى ، وأبو الحسين ابن المهتدى بالله ، وخلق كثير ، وابنه عبيد الله بن عمر .

قال ابن ماكولا : « ثقة مأمون ، سمع بالشام وفارس والبصرة ، جمع الأبواب والتراجم ، وصنف شيئاً كثيراً » .

قال أبو الحسين ابن المهتدى بالله : قال لنا ابن شاهين : « صنف ثلاث مائة مصنف وثلاثين مصنفاً ، منها '' التفسير الكبير '' ألف جزء ، ومنها '' المسند '' ألف وثلاث مائة جزء ، و '' التاريخ '' مائة وخمسون جزءا ، و '' الزهد '' مائة جزء » .

قال محمد بن عمر الداودى القاضى : سمعت ابن شاهين يقول : « حسبت ما اشتريت به الحبر إلى هذا الوقت فكان سبع مائة درهم » .

قلت : تفسيره على ما ذكر لى شيخنا عماد الدين الحزامى بواسط فى نحو من ثلاثين مجلداً .

قال الأزهرى : « وابن شاهين ثقة ، عنده عن البغوى سبع مائة جزء » .

وقال ابن أبى الفوارس : « ثقة مأمون صنَّف ما لم يصنفه أحد » .

قال حمزة السهمى : سمعت الدَّارقطنى يقول : « ابن شاهين يلج على الخطأ ، وهو ثقة » .

قال الخطيب : سمعت محمد بن عمر الداودى يقول : « ابن شاهين ثقة يشبه الشيوخ ، إلا أنه كان لحَّاناً ، ولا يعرف الفقه ، وكان إذا ذكر له مذهب أحد يقول : أنا مُحمديُّ المذهب ، رأيتهُ يوماً اجتمع مع الدَّارقطنىِّ فما نطق حرفاً هيبة وخوفاً أن يخطىء بحضرة أبى الحسن .

قال لى أبو الحسن يوماً : ما أعمى قلب ابن شاهين ! حمل إلَّى تفسيره وسألنى أن أصلح ما أجد فيه ، فرأيته قد نقل تفسير أبى الجارود فى موضع جعله : « عن أبى الجارود عن زياد بن المنذر » ، وإنما هو : « أبو الجارود زياد بن المنذر » .

وقال البرقانى قال لى ابن شاهين : « جميع ما صنفته لم أعارضه بالأصول » — يعنى ثقة بنفسه .

قال البرقانى : « لم أكثر عنه زهداً فيه » .

وقال الأزهرى : « كان عند ابن شاهين عن البغويِّ سبع مائة جزء وسمعته يقول : أنا أكتبُ ولا أعارضُ » !

قال العتيقى : مات فى ذى الحجة سنة خمس وثمانين وثلاث مائة .

قلتُ : مات بعد الدارقطنى بأيام .

إلى هنا انتهى ما نقلتُهُ من '' تذكرة الحفاظ '' للذهبى — رحمه الله تعالى —

واعلم أن ابن شاهين ثقة إمام ، لم يعيبوا عليه أكثر من كونه لم يكن يعارض ما صنفه ، فمن ثَمَّ كثرت الأخطاء فى كتبه ، وقد مرَّ ما أنكره عليه الدارقطنى — رحمه الله تعالى —

ومن له خبرة بكتب ابن شاهين يعلم صحة ما عابوه عليه لما يجد فى كتبه من خطأ فى النقل أحياناً ، أو التخليط بين الرواة المتفقين فى الاسم ، ونحو ذلك مما يعترى المكثر ، لا سيما إذا لم يعارض ما كتبه على الأصول كابن شاهين — رحمه الله تعالى —

وسيأتى فى هذا الكتاب — إن شاء الله تعالى — مثال على ذلك فى ترجمة أبى الأشهب جعفر بن الحارث ، فانظره مع تعليق الشيخ اليمانى — رحمه الله تعالى —

وقد وقع لى شىء من ذلك أذكره للتنبيه .

فقد قال ابن شاهين فى « الثقات » (ص ١٨٦) : « قال أحمد بن صالح : ما رأيت محدثاً أصدق من أبى نعيم — يعنى : الفضل بن دكين — ، وقال أحمد : أبو نعيم ، كان ثقة ، وكان يدلس أحاديث مناكير » .

فأحمد الثانى هو ابن حنبل الإمام ، وهو لم يقل هذا فى أبى نعيم ولا فى غيره ! وإنما حكاه أحمد عن أبى نعيم فى أبى جناب الكلبى .

فقد وقفت على هذه الكلمة فى « علل أحمد » (٤٤٧٣) وهذا نصها هناك ، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل :

« قال أبى : أبو جناب اسمه يحيى بن أبى حية ، وقال أبو نعيم : كان ثقة وكان يُدَلس ، قال أبى : أحاديثُه مناكير » .

وظاهر من السياق والسباق أن قوله : « كان ثقة ، وكان يدلس » من قول أبى نعيم فى أبى جناب لا من قول أحمد فى أبى نعيم . فتأمل .

ويؤكد هذا أن ابن أبى حاتم ساق هذه الكلمة فى ترجمة أبى جناب (٤ / ٢ / ١٣٨) ولم يسقها فى ترجمة أبى نعيم .

وقد وقع الحافظ ابن حجر فى خطأ آخر ، فإنه ذكر هذه الكلمة فى ترجمة أبى نعيم من « التهذيب » (٨ / ٢٧٦) عن « ثقات » ابن شاهين إلا أنه نسبها إلى أحمد بن صالح لا إلى أحمد بن حنبل فكأنه ظن أنه تابع كلام ابن صالح الذى نقله ابن شاهين عنه قبل هذا ، لكن من المعروف أن « أحمد » حيث أطلق فهو ابن حنبل ويؤيده ما ذكرناه عن « العلل » .

ثم إن الحافظ ـــ رحمه الله تعالى ـــ اعتمد على هذا النقل فى إدخال أبى نعيم فى « طبقات المدلسين » فلا تغتر . والله الموفق .

* * *

* *

*

المُخْتَلَفُ فِيهِمْ
فِي مِيزَانِ النَّقْدِ

اعلم أن الاختلاف فى الرواة لا يخرج عن نوعى الاختلاف المعروفين
الأول : اختلاف التنوع .
والثاني : اختلاف التضاد .

واختلاف التنوع على وجوه ..
فمنه ما يكون كل واحدٍ من القولين حقاً، إلا أن أحد القولين أولى من الآخر .

كالراوى الذى لم يرو عنه إلا واحد إذا ضعفه بعضهم وجهَّله البعض الآخر ، فهذا الاختلاف ليس بينه تضاد إلا أن قول من ضعفه أولى من قول من جهَّله ؛ لأن صاحبه معه زيادة علم ، ولأن تضعيف المجهول يفيد أنه فوق كونه مجهولاً فإن أحاديثه مناكير تدل على ضعفه .

قال ابن القطان فى « الوهم والإيهام » (١ / ١٥٤ / ١) [1] :

« محمد بن حمير ، قال فيه أبو حاتم : مجهول ، ضعيف الحديث . وهذا الكلام منه ليس بمتناقض ؛ فإن كل مجهول العين والحال ضعيف الحديث ، وليس كل ضعيف الحديث مجهولاً » .

---

(١) من كتاب : « رواة الحديث الذين سكت عليهم أئمة الجرح والتعديل » لعداب الحمش .

وأيضاً ، الراوى الذى لم يرو عنه إلا واحد إذا جهَّله بعضهم ووثقه البعض الآخر ، فإن هذا الاختلاف ليس بينه تضاد إلا أن الأولى قول من وثقه ؛ لأن صاحبه قد اطلع على ما لم يطلع عليه المجهل ، ولأنه قد يكون نظر فى حديثه فوجده مستقيماً ، فظهر له أنه ثقة [1].

حكى ابن أبى حاتم (١ / ١ / ٣٩) عن أبيه أنه قال فى : أحمد بن إبراهيم أبي صالح الخراساني : « شيخ مجهول ، والحديث الذى رواه صحيح » .

وقال فى ترجمة : أحمد بن بحر العسكرى (١ / ١ / ٤٢) : « سألت أبى عنه وعرضت عليه حديثه ؟ فقال : حديث صحيح ، وهو لا يعرفه » .

ولذا تجد الأئمة ـــ رحمهم الله تعالى ـــ قد يوثقون بعض من لم يرو عنه غير واحد ، لهذه العلة . وستأتى أمثلة على ذلك فى كلام الشيخ اليمانى فى آخر هذا البحث ـــ إن شاء الله تعالى ـــ

ومنه ما يكون كل من القولين هو فى الواقع فى معنى القول الآخر لكن العبارتان مختلفتان .

كالراوى الذى يقول فيه بعضهم : « ضعيف » ، ويقول الآخر : « يُعتبر به » فليس بين هذين القولين تضاد فى الحقيقة لأن الذى يعتبر به هو الضعيف الذى لم يشتد ضعفه .

وهذا كثير ولذا يجب معرفة اصطلاحات الأئمة ودلالات ألفاظهم المختلفة والمتنوعة .

---

(١) هذا باستثناء من عرف من مسلكه أنه يوثق المجاهيل كابن حبان .

ومنه ما يكون المعنيان غَيْرين لكن لا يتنافيان ، فهذا قول صحيح وذاك قول صحيح ، وإن لم يكن معنى أحدهما هو معنى الآخر .

كالراوى الذى يقول فيه بعضهم : « صدوق » ويقول الآخر : « ضعيف » فإن الظاهر أن الأول قصد العدالة والصدق فى اللهجة ، والثانى قصد الضعف فى الرواية وليس بين المعنيين منافاة .

وكذا الراوى الذى يقول فيه بعضهم : « ثقة » ، ويقول الآخر : « كذاب » فإن الظاهر أن الثانى أراد بالكذب الكذب فى المذهب كما سيأتى فى الكتاب فى ترجمة الحارث الأعور .

ومنه ما يكون القولان صحيحين ولكن كل منهما له موضعه ومكانه .

كالراوى الذى فى روايته تفصيل كالمختلط والمدلس وغيرهم فإن هؤلاء قد يوثقهم البعض ويضعفهم البعض الآخر ، فيكون ضعيفاً فى موضع ثقة فى موضع آخر .

فخلاف التنوع يمكن الجمع بينه كما ترى بأى وجه من وجوه الجمع المقبولة . ولا ينبغى طرح أحد الأقوال التى من هذا النوع .

وأما اختلاف التضاد فهو القولان المتنافيان اللذان لا يجتمعان أبداً ، وهذا لابد فيه من الترجيح ، فيقبل قول أحدهما ويُرد قول الآخر باعتبار الحجة التى بها يكون الترجيح .

وهذا النوع من الاختلاف هو الذى عناه الإمام مالك ـــ رحمه الله تعالى ـــ حين قال :

« ما الحق إلا واحداً ، قولان مختلفان لا يكونان صواباً أبداً ، ما الحق والصواب إلا واحداً » .

وهو المراد فى قول القائل :

إِثْبَاتُ ضِدَّيْنِ مَعاً فِى حَالِ   أَقْبَحُ مَايَأْتِى مِنَ المُحَالِ

فهذه مقدمة أردت أن أمهِّد بها لِلكلام حول المختلف فيهم وكيفية التعامل معهم ، وسيكون بحثى دائراً فى مجالها سائراً على ضوئها ، فأقول ومن الله أستمد العون :

اشتهر عند بعض المتأخرين أن الراوى إذا اختلف فى توثيقه وتضعيفه فإنه يكون حسن الحديث ، فكأن هؤلاء لجئوا إلى الجمع بهذه الطريقة لكونهم تصوروا أن الاختلاف فى توثيق الراوى وتضعيفه سببه أن الراوى قد يكون صدوقاً يخطىء فى بعض الأحاديث فيأتى المضعف فيبالغ فى تضعيفه ، ويأتى الموثق فيبالغ فى الثناء عليه ، وأنه فى الحقيقة بَيْنَ بَيْنَ ، فلا هو ثقة ولا هو ضعيف وإنما هو وسط بين ذلك .

وهذا الجمع وإن كان يصلح فى بعض الرواة المختلف فيهم إلا أنه لا يمكن أن يكون قاعدة مطردة صالحة لجميع الرواة المختلف فيهم .

فهناك من الرواة الخلاف فيهم شديد لا يمكن الجمع بين الأقوال فيه بهذه الطريقة ، بل لابد فى هؤلاء من ترجيح أحد الأقوال على الأخرى .

فمثلاً : الرواة الذين وثقهم بعضهم وكذبهم البعض الآخر [1] ،

---

(١) أعنى بالكذب هنا تعمد الإخبار بخلاف الواقع .

لا يصح إعمال هذه القاعدة فى الجمع بين أقوالهم ، لأننا — شئنا أو أبينا — لن نستطيع بهذه القاعدة أن نجمع بين الأقوال المختلفة ، لما بين تكذيب الراوى وتحسين حديثه من البون الشاسع . فلا يجتمع تكذيب الراوى وتحسين حديثه فى آن واحد كما لا يخفى .

فهذا الاختلاف لا يصح الجمع فيه بهذه الطريقة بل لابد إذن من الترجيح فيقبل القول الراجح ويردُّ المرجوح .

ومن الرواة مَنْ الخلاف فيهم دائر بين متشدد ومعتدل ، فإن المتشدد فى الرجال قد يغمز الرجل بالغلطة أو الغلطتين فهذا الراوى لا ينزل عن مرتبة الثقة من أجل قول هذا المتشدد فيه ، ولو حسنًّا حديث الثقات بهذه الطريقة لظلمنا كثيراً من الثقات ، فإن أغلب الرواة لم يسلموا من القدح ، وانظر على سبيل المثال ترجمة على بن المدينى من « الميزان » وتدبرها .

وابن المدينى نفسه يقول :

« إذا اجتمع يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن مهدى على ترك رجل لم أحدث عنه ، فإذا اختلفا أخذتُ بقول عبد الرحمن لأنه أقصدُهما ، وكان فى يحيى تشدُّدٌ » .

وقد يكون الخلاف دائراً بين متساهل ومعتدل ، فإن المتساهل قد يوثق الرجل عن غير خبرة كاملة به ، فهذا الراوى لا ينفعه توثيق هذا المتساهل إذا عارضه مضعف معتدل فى الكلام فى الرجال .

كابن حبان مثلاً ، فهذا إذا وثق رجلاً وضعفه غيره لا يقال : إنه حسن الحديث إلا مع التأمل .

لا سيما إذا وثق من جهَّله غيره ، فإن هذا التوثيق فى الغالب جارٍ على قاعدته المعروفة عنه فى توثيق المجاهيل .

وقد ذكرت أمثلة على ذلك فى كتابى : « ردع الجانى » فارجع إليه إن شئت .

ومن الرواة مَنْ الخلاف فيهم ناشىء عن تنوع روايته .

فإن الراوى قد يكون فى روايته تفصيل فيكون ثقة فى حالة ضعيفاً فى حالة أخرى ، فيأتى بعض العلماء فيطلق فيه التضعيف ويأتى البعض الآخر فيطلق التوثيق .

ومثل هذا لا يصح أن يقال : إن حديثه حسن عملاً بهذه القاعدة ، بل لابد حينئذٍ من إعمال التفصيل .

كالمختلط الذى وثقه جماعة وضعفه آخرون ، فالظاهر أن مَنْ وثَّقه حكم بمقتضى ما وقف عليه من حديثه الأول ، وأن مَنْ ضعفه حكم بمقتضى ما وقف عليه من حديثه الأخير .

وكذا المدلِّس ، وكذا من ضُعِّفَ فى رواية دون غيرها ، كمن ضعف إذا روى عن شيخ معين ، كسماك بن حرب إذا روى عن عكرمة .

أو إذا روى عنه راوٍ معين كهمام بن يحيى وعبد الله بن صالح المصرى . انظر ترجمتهما من « التهذيب » و « مقدمة الفتح » .

أو إذا روى عن أهل بلد معينة كإسماعيل بن عياش .

أو إذا روى عنه أهل البلد الفلانية ، كعبد الرحمن بن أبى الزناد .

فإن هؤلاء وأمثالهم إذا اختلف فيهم النقاد ، لا يقال : إن حديثهم حسن مطلقاً ، وإنما يجب إعمال هذا التفصيل المبين . والله أعلم .

* * *

هذا والذى دعانى إلى إثارة هذا الموضوع هنا أمران :

الأول : أنه وثيق الصلة بموضوع كتاب ابن شاهين هذا فكان من اللائق أن أقدِّم بين يديه كلمة عن هذه القضية الهامة .

الثاني : أننى وقفت لبعض متأخرى الأحناف ألا وهو الشيخ ظفر التهانوى المتوفى سنة ١٣٩٤هـ ـــ رحمه الله تعالى ـــ على بحث فى هذه المسألة اودعه كتابه : « إنهاء السكن » مقدمة « إعلاء السنن » ، وقد كان مطبوعاً فى مجلدة نظيفة ثم طبعه الشيخ أبو غدة بعدُ باسم : « قواعد فى علوم الحديث » فى مجلد كبير !

فألفيته قد أطلق هذه القاعدة بلا تقييد وفتح أبوابها على مصارعها حتى إنه حسَّن بها حديث قوم لا يُشك فى ضعفهم بل منهم من هو متروك قولاً واحداً !!

ثم إنه بنى عليها قاعدة أخرى لا أعلم من أين جاء بها إلا أن يكون قد أتى من تحميله كلام الأئمة ما لا يتحمله !

فإنه لم يكتف بإطلاق هذه القاعدة حتى أضاف إليها قاعدة أخرى ، فقال (ص ٣٢) :

« إذا كان الحديث مختلفاً فيه : صححه أو حسنه بعضهم ، وضعفه آخرون فهو حسن (!!) وكذا إذا كان الراوى مختلفاً فيه : وثقه بعضهم ، وضعفه بعضهم ، فهو حسن الحديث » !!

فانظر إليه لم يكتف بإطلاق تحسين حديث المختلف فيه حتى قال بتحسين الحديث المختلف فى تصحيحه وتضعيفه ! والعجب أنه لم يأت لإثبات هذه القاعدة الثانيه بشبه دليل ، فالظاهر أنه بناها على القاعدة الأولى فإنه ساق لإثباتها أقوالاً زعم أنها أدلة وسننظر فى بعضها قريباً — إن شاء الله تعالى — لكن على التسليم بصلاحية هذه الأقوال للاستدلال بها على القاعدة الأولى التى تنص على تحسين حديث الرواة المختلف فيهم فإنها لن تصلح أبداً للاستدلال بها على صحة القاعدة الثانية القائلة بتحسين الحديث المختلف فى صحته وضعفه .

لماذا ؟!!

لأن هناك فرقاً كبيراً لا يخفى على خبير بهذا العلم الشريف بين تحسين حديث الراوى المختلف فى توثيقه وتضعيفه ، وبين تحسين الحديث المختلف فى صحته وضعفه .

وبيان ذلك ...

أن تحسين حال الراوى لا يفيد أكثر من تحسين إسناد الحديث الذى هو أحد رواته إذا لم يكن فى الإسناد علة أخرى ، أما أن يحسن به الحديث فلا لاحتمال أن يكون الحديث شاذاً أو معللاً .

ألا ترى أن الراوى الثقة إذا روى ما قد تبين فيه خطؤه إما بشذوذ أو بعلة لم نحكم على حديثه حينئذ بالصحة ، وإن كنا لا نتردد فى الحكم بالصحة على ظاهر الإسناد ؟!

فما ظنك بمن هو دون ذلك ؟!!

وأيضاً ، فإن الاختلاف فى صحة الإسناد وضعفه فضلاً عن الحديث لا يكون بسبب اختلافهم فى حال الراوى فقط بل قد يكون لأشياء أخرى ...

فقد يكون لاختلافهم فى اتصال وانقطاع السند ، وهذا الخلاف لا يمكن الجمع بينه فالسند إما أن يكون متصلاً وإما أن يكون منقطعاً وليس هناك وسط بينهما .

مثال ذلك :

اختلف الأئمة فى سماع الحسن البصرى من أبى هريرة فأثبته البعض ونفاه البعض الآخر ، وعلى هذا فإن من أثبته صحح ما يرويه الحسن عن أبى هريرة ، ومن نفاه ضعفه ، فهل يصح أن يقال : إن هذا الإسناد حسن لوقوع الخلاف فى تصحيحه وتضعيفه ؟!! لا يقول هذا فاهم .. ومن قال به فقد خرج عن القولين جميعاً ولم يأخذ بهما ولا بأحدهما ؛ لأن الحسن البصرى ثقة عند الجميع فمن حسن هذا الإسناد فقد خالف مثبتى السماع لأن الإسناد على قولهم صحيح ، وخالف أيضاً الذين نفوا السماع لأنه لا يجتمع حسن الإسناد مع انقطاع السند على مذهبهم .

مثال آخر :

الخلاف معروف فى الحديث المرسل : بعضهم يصححه والبعض الآخر يضعفه ، فهل يصح حينئذٍ أن يقال : إنه حسن لأجل هذا الخلاف ؟!! هذا ما لا يقوله التهانوى نفسه !

فمثلا :

إذا قالوا فى الراوى إنه « ثقة » فمعنى هذا أن الأصل فى حديثه الصحة لكن لا يعنى هذا بحال من الأحوال صحة كل حديث يرويه حتى بعد ثبوت خطئه فيه . ألا ترى أن الثقة يخطىء كما أن الجواد يعثر ؟!

افتح مثلا ترجمة قتيبة بن سعيد من « تاريخ بغداد » أو « التهذيب » أو غيرهما تجد الأئمة يوثقونه ومع ذلك ينكرون عليه حديثاً رواه عن وكيع أخطأ فيه .

وكذا إذا فتحت ترجمة مالك بن أنس وشعبة وغيرهم من الثقات الأثبات فستجد مثل ذلك ، ومع ذلك فلم يكن خطؤهم فى تلك الأحاديث قادحاً فى ثقتهم ، كما أنه لم تكن ثقتهم كافية فى الحكم على هذه الأحاديث بالصحة بعد ثبوت خطئهم فيها .

فهل لو ضعف بعض أهل العلم بعض أحاديث الثقات لثبوت شذوذها عنده وخطأ هؤلاء الثقات فيها هل يقال حينئذٍ : إنها حسان لكون غيره ممن لم يقف على شذوذها أو علتها قد صححها عملاً بالأصل ؟!

وأيضاً ، فإن الحديث قد يكون روى من غير وجه فيقف بعضهم على بعض هذه الأوجه فيحكم على الحديث بمقتضى ما وقف عليه ، فإن كان ما وقف عليه صحيحاً حكم بصحة الحديث وإن كان ضعيفاً حكم

بضعفه . فيأتى آخر وقف على باقى طرق الحديث أو أغلبها فيخالفه فيما ذهب إليه .

فقد يقف على مايُعل هذا الإسناد الصحيح فى الظاهر فيحكم عليه بالشذوذ .

وقد يقف على ما يقوى ما ضعفه الأول بل ربما وقف على ما يصححه لذاته لا لغيره فقط .

فإذا نحن أردنا أن نحسن الحديث لوقوع الخلاف كما ترى نكون قد أبعدنا النجعة فى الحالتين ..

فإذا حكمنا بحسن الحديث الذى ثبت شذوذه فقد وقعنا فى الشذوذ والخطأ . وإذا حكمنا بحسن ما ثبتت صحته لذاته أو لغيره نكون قد ظلمنا قسطاً كبيراً من الأحاديث الصحيحة ونزلنا بها من مرتبتها العليا وهى الصحة إلى المرتبة الدنيا وهى الحسن .

* * *

ثم إن التهانوى نقل كلاماً لبعض الأئمة اعتبره أدلة على صحة هاتين القاعدتين والحق أن هذه الأقوال لا دليل فيها بالمرة على ما قال لا على قاعدة تحسين حديث المختلف فيهم مطلقاً ، ولا على قاعدة تحسين الحديث المختلف فيه .

وانظر ...

قال التهانوى نقلاً عن « التدريب » :

« قال الذهبي : فأعلى مرتبته — يعني الحديث الحسن — : بَهْز بن حكيم عن أبيه عن جدِّه ، وعمرو بن شُعيب عن أبيه عن جَدِّه ، وابن اسحق عن التيميِّ ، وأمثال ذلك ، مما قيل : إنه صحيح ، وهو أدنى مراتب الصحيح . ثم بعد ذلك ما اختلف فى تحسينه وتضعيفه ، كحديث الحارث ابن عبد الله ، وعاصم بن ضَمْرة ، وحجاج بن أرطاة ونحوهم » أ.هـ

أقول :

كلام الذهبي هذا ليس فيه دليل بالمرة على ما قال التهانوى ! فإن غاية ما يدل عليه أن هناك رواة مختلفاً فيهم وحديثهم حسن ، ولا يعنى هذا أبداً أن كل من اختلف فيه يكون حسن الحديث عند الإمام الذهبي . وهذا ظاهرٌ لا يخفى !

وأما الاستدلال به على حسن الحديث المختلف فيه فهذا دونه خرط القتاد !!

وكلام الذهبي هذا مختصر من كتابه : « الموقظة » (ص ٣٢ — ٣٣) وقد قال عقب هذا الكلام هناك ما يدل على أنه لا يريد هذا الإطلاق بحال من الأحوال .

فإنه بعد أن قال هذا الكلام ترجم لقسم « الضعيف » ثم قال :

« ما نقص عن درجة الحسن قليلاً ، ومن ثَمَّ تُرُدِّد فى حديث أُنَاسٍ ، هل بلغ حديثهم إلى درجة الحسن أم لا ؟ وبلا ريب فخلق كثير من المتوسطين فى الرِّواية بهذه المثابة فآخِر مراتب الحسن هى أول مراتب الضعيف أعنى : الضعف الذى فى (السنن) وفى كتب الفقهاء ، ورواته

ليسوا بالمتروكين ، كابن لهيعة ، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، وأبى بكر ابن أبى مريم الحمصى ، وفرج بن فضالة ، ورِشْدِين ، وخلقٍ كثير » .

فهذا النص من الإمام الذهبي يدل على أن هناك مختلفاً فيهم وهم ضعفاء عنده ، فليست القاعدة مطلقة عند الذهبى وإنما لها قيود وشروط كما سلف .

وفى مبحث « الصحيح » من « الموقظة » أيضاً (ص ٢٤ ـــ ٢٦) أدخل الذهبى ضمن مراتب الصحيح ما رواه سماك عن عكرمة ، ومعلوم أن فى روايته عنه اضطراباً ، وكذا أدخل فيه رواية أبى بكر بن عياش عن أبى إسحق ، ومعلوم أن ابن عياش مختلف فيه ، وكذا أدخل فيه رواية العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه ، مع أن الخلاف في هذه الرواية معروف مشهور !!

فلو كانت هذه القاعدة عند الذهبى مطلقة لأدخل رواية هؤلاء ضمن مراتب الحسن لا الصحيح كما لا يخفى .

ولعلك تذكر ـــ أخى القارىء ـــ أن الإمام الذهبى قد ضعف كثيراً من الرواة المختلف فيهم ولم يلتفت إلى قول من وثقهم لسبب من الأسباب التى أسلفناها أو غيرها ، وهو أيضاً قد وثق كثيراً من الرواة المختلف فيهم ولم يلتفت إلى قول من ضعفهم أيضاً كما مرَّ .

ومن تصفح كتب الإمام الذهبى لا سيما « الميزان » وجد من ذلك الشَّىء الكثير ممن نصَّ هو على ضعفهم أو ثقتهم مع كونهم مختلفاً فيهم .

ثم قال التهانوى معلقاً على كلام الذهبى :

« كمحمد بن أبي ليلى ، والحسن بن عمارة ، وشريك القاضى ، وشَهْر بن حوشب ، وغيرهم ممن اختلف فى توثيقه وتضعيفه وكثير ماهم ، لما قال الذهبى — وهو من أهل الاستقراء التام فى نقد الرجال — : لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف ، ولا على تضعيف ثقة ، ولهذا كان مذهب النسائى أن لا يُترك حديث الرجل حتى يجتمع الجميع على تركه » .

أقولُ :

أما ابن أبى ليلى فقد ضعفه الذهبى نفسه ، فقال : « صدوق إمام ، سيء الحفظ ، وقد وُثِّق » .

فرغم أنه « وُثِّقَ » لم يتردد الذهبى فى الحكم بأنه : « سيء الحفظ » فى الحديث وأن هذا لا يتنافى مع كونه « صدوقاً » فى دينه « إماماً » فى الفقه — رحمه الله تعالى —

وأما الحسن بن عمارة ، فلم يختلفوا فيه أصلاً بل أطبقوا على تضعيفه ، ومنهم من كذبه ، والأكثر على تركه ، حتى قال السَّاجيُّ :

« ضعيفُ الحديث متروكٌ ، أجمعَ أهلُ الحديث على ترك حديثه » !!

وأما شريك ، فقد كان اختلط فالظاهر أن من وثقه نظر فى حديثه الأول لكن لما لم يُميِّز حديثه الأول من الأخير تُوقف فى حديثه حتى يتبين في كل حديث بعينه أنه حفظه ، وذلك يكون بمتابعة الثقات له ، فعلى هذا لا يحتج بما تفرد به .

وأما شهر بن حوشب ، فقد يكون كذلك .

وأما غيرهم ، فعلى التفصيل الذى سلف !

وأما قول الذهبى ، فماله شأن بقضيتنا ، فإن معنى كلامه أنه لم يحصل الاتفاق على توثيق « ضعيف » في الواقع ، ولا على تضعيف « ثقة » فى الواقع ، بل إذا وثق واحد « ضعيفاً » وجدت غيره ضعفه ، وكذا إذا ضعَّف واحد « ثقة » وجدت غيره وثقه ، فلا يقع الاتفاق على باطل أبداً وهذا مما لا يخفى .

وأما لفظ « اثنان » فليس على حقيقته ، بل المراد به ، الجميع ، كمثل قول القائل : « هذا أمر لا يختلف فيه اثنان » أى لا يختلف فيه أحد ، ثم إن أقل خلاف يكون بين اثنين ، فاختياره للتعبير بـ « الاثنين » يشمل الأكثر لأنه أولى . والله أعلم .

فإذا تبين هذا ، فما شأن هذا الكلام بقضية تحسين حديث المختلف فى توثيقه وتضعيفه ؟! فإن الذهبى يتكلم فيمن هو « ثقة » وضعفه بعضهم خطأً ، وفيمن هو « ضعيف » ووثقه بعضهم وهماً !!

وأما قول النسائى ، فلا مجال له أيضًا بهذا البحث ، فليس فى كلامه أن الذى لم يتفق على ترك حديثه يكون حديثه حسناً ، هذا مما لا تشم له رائحة من كلامه .

ثم نقل التهانوى عن الإمام المنذرى كلاماً فقال :

« وقال المنذرى فى مقدمة (ترغيبه) :

فأقول إذا كان رواة إسناد الحديث ثقاتٍ وفيهم من اختلف فيه : إسناده حسن ، أو مستقيم أو لا بأس به .

وقال أيضاً فى الباب الذى عقده لبيان الرواة المختلف فيهم ، فى ترجمة « محمد بن إسحق بن يسار صاحب المغازى » ـــ بعد كلام طويل ـــ :

وبالجملة فهو ممن اخْتُلِف فيه ، وهو حسن الحديث » أ.هـ

أقولُ : هذا ليس فيه دليل ككلام الذهبى تماماً ، فإنه لم يطلق قاعدة مطردة فى كل من اختلف فيه من الرواة ، ثم إن قوله الأول نص صريح فى أنه يحسن الإسناد الذى اختلف فى بعض رواته وليس فيه أنه يحسن الحديث المختلف فى صحته وضعفه ، وفرق بين تحسين الإسناد وتحسين الحديث كما مرَّ .

ومع ذلك فإن المتتبع لأقوال الإمام المنذرى فى الرواة المختلف فيهم يعلم أن هذا الإطلاق لم يعنه الإمام أبداً وإنما يسير حسب التفصيل الذى أسلفناه .

فإنه أحياناً يأخذ بقول من وثق الراوى أو ضعفه مع أنه ممن اختلف فيه يعلم ذلك من تتبع أقواله فى ثنايا « ترغيبه » ومع ذلك فإنه قد وثق وضعف جماعة ممن ذكرهم هو فى الباب الذى فى آخر كتابه « الترغيب » والذى ذكر فيه الرواة المختلف فيهم كما نص هو ولم يلتفت إلى هذه القاعدة المزعومة .

وهاك بعض الأمثلة :

١ — أبان بن إسحق المدنى ..

قال المنذرى : « ليِّن الحديث » .

ثم قال : « قال أبو الفتح الأزدى » : « متروك » ووثقه أحمد والعجلى وذكره ابن حبان فى « الثقات » .

فانظر إليه قد تبنى هذا الحكم « لين الحديث » ولم يحسن حديثه كما ترى .

٢ — إبراهيم بن يزيد الخوزى ..

قال المنذرى : « واهٍ ، وقد وُثِّق » !

فلم يلتفت إلى التوثيق كما ترى !

٣ — إسماعيل بن رافع المدنى — نزيل البصرة — ..

قال المنذرى : « واهٍ » ومشَّاه بعضهم ، وقال الترمذى : « ضعفه بعض أهل العلم ، وسمعت محمداً — يعنى البخارى — يقول : هو ثقة مقارب الحديث » .

فأين التحسين ؟!

٤ — بكر بن خُنيس الكوفى العابد ..

قال المنذرى : « واهٍ » ، ووثقه ابن معين فى رواية ، وقال أبو حاتم : ليس بالقوى » !

فتأمل .

٦ ـ زهير بن محمد التميمى المروزى ..

قال المنذرى : « ثقة يغرب » ، وثقه أحمد وابن معين واحتج به ابن خزيمة وابن حبان فى « صحيحيهما » ، وقال النسائى : ليس بالقوى ، وضعفه ابن معين فى رواية ، وقال أبو حاتم : محله الصدق ، وفى حفظه سوء ، وحديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق » .

٧ ـ سعيد بن يحيى أبو سفيان الحميرى ..

قال المنذرى : « ثقة مشهور » ، وضعفه ابن سعد ، وقال الدارقطنى : ليس بالقوى » .

٨ ـ عبد الله بن المؤمل المخزومى المكى ..

قال المنذرى : « ضعيف » ، وقال أبو حاتم وأبو زرعة : ليس بالقوى ، ووثقه ابن معين فى روايتين ، وضعفه فى رواية ، وقال ابن سعد : ثقة ، وصحح له ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما !!!

٩ ـ عبد الرحمن بن إسحق ..

قال المنذرى : « ضعيف » ، قال البخارى : فيه نظر ، وروى عبد الرحمن [١] بن أحمد عن أبيه : له مناكير ، وليس هو فى الحديث بذاك ، وحسَّن له الترمذى .

---

(١) كذا والصواب « عبد الله » وانظر « علل الحديث » له (٢٥٦٠) .

١٠ ــ على بن مسعدة الباهلى ..

قال المنذرى : « لين الحديث » .

قال البخارى : « فيه نظر » .

وقال ابن عدى : « أحاديثه غير محفوظة » .

وقال ابن حبان : « لا يحتج بما انفرد به » .

وقال النسائى : « ليس بالقوى » .

وقال أبو حاتم : « لا بأس به » .

وقال ابن معين : « صالح » !!

١١ ــ يزيد بن أبان الرقاشي ..

قال المنذرى : « ضعيف » . وثقه ابن معين ــ فى رواية ــ وابن عدى » .

١٢ ــ يزيد بن أبى مالك الدمشقي ..

قال المنذرى : « ثقة » ، وقال بعضهم : لين » .

فهذه جملة فى أقوال المنذرى ــ رحمه الله تعالى ــ فى بعض المختلف فيهم ، وقد ضعف هو بعضَهم ووثق آخرين ، ولم يلتفت فى الحالتين إلى القول الآخر مما يدل على أن تحسين حديث المختلف فيهم ليست قاعدة مطردة عنده . والحمد لله رب العالمين .

ثم ذكر التهانوى ــ رحمه الله تعالى ــ مثالاً عن ابن القطان ، وآخر عن الزيلعى ، وثالثاً عن العلائى ، ورابعاً عن ابن الهمام ، وخامساً عن السيوطى ، وهى لا تختلف عما سلف كثيراً ، بل ربما تكون أضعف مما سلف بكثير .

وكل هذه المواضع أو هذه الأقوال أشبه ما يكون بالوقائع العينية التى لا تنهض لوضع قاعدة كلية .

وليس من شك فى أن هذه القضية قد نشأت فى رحاب ما يتَّسم به البحث العلمى من نظرة جزئية مع تعميم الأحكام حتى تأخذ صورة كلية ، فالمقدمات الأولى لهذه القضية تعتمد على تحسين بعض الأئمة لبعض الرواة المختلف فيهم لكونهم قد رأوا أن هذا الخلاف لا ينزل حديثهم عن مرتبة الحسن ، وواضح أن هذه مقدمات جزئية متعلقة بحال هذا الراوى أو هؤلاء الرواة الذين حسن هؤلاء الأئمة حديثهم .

بيد أن التهانوى ــ رحمه الله تعالى ــ حاول أن يبنى على هذه النظرة الجزئية مبدأً كلياً يتسم بالشمول ، ويصلح ليكون قاعدة كلية قادرة على الاطراد فى الرواة المختلف فيهم جميعاً .

بيد أنه بتتبع واستقراء صنيع هؤلاء العلماء وغيرهم تبين لنا أن محاولة طرد هذا الحكم لا سبيل إلى تقبلها ، إذ إنه قد بان لنا أن هؤلاء العلماء وغيرهم قد ضعفوا أو وثقوا رواة آخرين مختلفاً فيهم ، فلو كانت هذه قاعدة مطردة عندهم لما ترددوا فى تحسين حديثهم .

* * *

وقد تعرض لهذه القضية بعض الأفاضل ممن نشهد لهم بالعلم والفضل ، بيد أنه نقل كلام التهانوى بحروفه ولم يتعقبه بشىء بل ساق كلامه مساق المسلمات !

بيد أنه لم يطلق كما أطلق التهانوى إنما قيد هذا الإطلاق بما إذا تعذر

الترجيح ، وهذا حق إلا أنه فى حاجة إلى أن يقيد أيضاً بأن يتعذر الجمع بغير هذه القاعدة ، ومع ذلك فلا يكفى هذا القيد فى القاعدة الثانية القائلة بتحسين الحديث المختلف فى تصحيحه وتضعيفه لما أسلفناه .

فقد قال هذا الأستاذ الفاضل فى الكتاب الذى صدر له حديثاً باسم « الرجال الذين تكلم عليهم الحافظ المنذرى جرحاً وتعديلاً فى كتابه (الترغيب والترهيب) والرواة المختلف فيهم » (ص ١٣٦) :

« هنا قاعدة حديثية مفيدة ينبغى أن تستحضر عند قراءة هذا الباب ، وأن يلتفت إليها ألا وهى :

إن الراوى إذا اختُلف فيه جرحاً وتعديلاً : وثقه بعضهم وضعفه بعضهم ، فهو حسن الحديث ــ ومحل ذلك إذا تعذر الترجيح ــ وعليه فيكون حديثه حسناً .

وكذلك إذا كان الحديث مختلفاً فيه : صححه أو حسنه بعضهم ، وضعفه آخرون ؛ فهو حسن » أ.هـ

ثم ذكر كلام التهانوى بحروفه ...

ثم زاد أمثلة أخرى على ما ذكره التهانوى بيد أنها لا تختلف عما ذكره التهانوى من جهة كونها وقائع عينية وأحكاماً جزئية لبعض العلماء على بعض الرواة أو بعض الأحاديث لا تنهض لأن تكون قاعدة كلية مطردة فى جميع الأحوال .

هذا ، وأثناء كتابتى لهذا البحث كان يراودنى بعض التردد فى تخطئتى للأستاذ الفاضل فى متابعته للتهانوى وكنت أقول لعل هذا القيد الذى وضعه

للقاعدة الأولى ينسحب عنده إلى القاعدة الثانية ، وأنه لا يقصد من قوله : « إذا كان الحديث مختلفاً فيه ... فهو حسن » المعنى المعروف والمتبادر للحسن في هذه القاعدة من غير مراعاة لما بيناه .

فقد تعرض في تعليقه على كتاب : « تزكية النفوس » (ص ٢٦) لحديث : « حبك الشيء يعمي ويصم » فقال :

« هو عند أبي داود في الأدب (٣٨ / ١٤) من حديث أبي الدرداء مرفوعاً . وأحمد في المسند مرفوعاً (١٩٤ / ٥) ، وموقوفاً (٤٥٠ / ٦) [1] على أبي الدرداء أيضاً ، والحديث سكت عليه أبو داود ، وحسنه بعضهم وضعفه بعضهم فهو حسن إن شاء الله تعالى » !!

أقول : هذه القاعدة لا يصح إعمالها هنا لأمور :

١ ـ أن من المضعفين من حكم على الحديث بالوضع كالإمام : الصغاني والإمام القزويني ، وهذا لا يجتمع مع التحسين بحال ، كما سلف ، فلابد إذن من الترجيح .

٢ ـ أن الذين ضعفوه لم يضعفوه لذهابهم إلى تضعيف أحد رواته المختلف

---

(١) كذا وهو سبق قلم ، فإن الرواية في هذا الموضع مرفوعة أيضاً وإنما أخرج أحمد الموقوف عقب الرواية الأولى فتنبه .

فيه ، كلا ، بل إن راويه المتفرد به وهو أبو بكر بن أبي مريم متفق على تضعيفه ، وإنما ضعفوه بسبب :

أ ـ ضعف راويه المتفرد به عندهم ، فضلاً عن ضعفه عند غيرهم .

ب ـ اضطرابه في الحديث فمرة يرويه مرفوعاً ومرة يرويه موقوفاً .

جـ ـ أن الثقات قد وافقوه على روايته موقوفاً ولم يوافقوه على روايته مرفوعاً .

وبهذا يكون الحديث عند هؤلاء منكراً لتفرد الضعيف مع اضطرابه ومخالفته ، فكيف يجتمع هذا مع التحسين ؟!

٣ ـ أن الإمام العراقي ـ وهو الوحيد الذي حسن الحديث فيما أعلم [١] ـ لم يثبت على تحسينه بل تردد فيه فضعفه في موضع آخر ، فقد قال في « تخريج الإحياء » (٢٣٩٣) :

« رواه أبو داود من حديث أبي الدرداء بإسناد ضعيف » .

ولا يقال : إنه هنا ضعف الإسناد فقط ، وهذا لا يتنافى من تحسين الحديث ، لا يقال هذا لما سيأتي قريباً إن شاء الله تعالى .

---

(١) أما قول الملا علي القارئ في « الأسرار المرفوعة » (ص ٢٠٨) بعد ما أشار إلى ما ذكره السيوطي في « الجامع الكبير » من طرقه : .

« فالحديث إما صحيح لذاته أو لغيره ، فيرتقي عن درجة الحسن لذاته لكثرة رواته ، وقوة صفاته » !!

فهذا مما لا يلتفت إليه أو يعول عليه ، فإنه قد اغتر بكثرة المخارج من غير أن ينظر إلى أسانيدها ولو نظر لعلم أنها من النكارة والبطلان بمكان .

والعجب كيف يكون صحيحاً لذاته وكل أسانيده إما ضعيفة أو ضعيفة جداً ؟!

فلابُدَّ إذن من الترجيح ...

فإن سلكنا فى الترجيح مسلك الأخذ بقول الأعلم أو الأكثر عدداً ، لكان قول من ضعف الحديث هو الراجح ، لأن الذين ضعفوه أعلم وأكثر عدداً .

فقد حكم عليه الإمام الصغانى والإمام القزوينى بالوضع .

وقال العلائى ــ (كما فى عون المعبود ٤ / ٤٩٦) ــ :

« هذا الحديث ضعيف ، لا ينتهى إلى درجة الحسن أصلاً ، ولا يقال فيه : موضوع » .

وقال المنذرى فى « تهذيب السنن » (٨ / ٣١) :

« قيل : إن الموقوف أشبه بالصواب » .

وقال الحافظ ابن حجر فى « جزئه المطبوع آخرمشكاة المصابيح » (٣ / ١٧٩٠) :

« هو ضعيف » .

وقال السيوطى فى « الدرر » ــ كما فى « الفيض » ــ :

« الوقف أشبه » .

وضعفه الشيخ الألبانى فى « الضعيفة » (١٨٦٨) .

فإذا زدنا على ذلك فقلنا :

١ ــ إن الإمام العراقى وهو الذى حسن الحديث لم يثبت على تحسينه كما سلف وعلى هذا فهناك اتفاق أو شبه اتفاق على ضعف الحديث .

فإن قيل : إن العراقى — رحمه الله تعالى — وإن كان ضعف فى « تخريج الإحياء » إسناد أبى داود فإن هذا لا يتعارض مع تحسينه الحديث لاحتمال أن يكون حسنه بطرقه .

قُلْتُ : هذا لا يصح من أجل ..

أن الحافظ العراقى تردد فى الحكم على الإسناد نفسه فقد ضعفه — كما علمتَ — فى « تخريج الإحياء » وهو أيضاً قد حسنه بل جوّده فى الموضع الآخر ، ويحسن بى أن أنقل قوله الآخر بتمامه حتى تكون الحقائق ظاهرة .

فقد قال فى « جزئه الذى رد فيه على الإمام الصغانى فى حكمه على بعض الأحاديث بالوضع مما فى مسند الشهاب للقضاعى » وهو مطبوع آخر « المسند » قال (٢ / ٣٦١) :

« هذا حديث جيد الإسناد أخرجه أبو داود فى « سننه » وسكت عليه فهو عنده صالح كما قال هو فى رسالته المشهورة : ذكرت فى كتابى هذا الصحيح وما يشبهه ويقاربه ، وما كان فيه وهنٌ شديد بينته ، وما سكتُّ عليه فهو صالح ، وبعضها أصح من بعض .

وهو وإن كان عند أبى داود من رواية بقية بن الوليد عن أبى بكر بن أبى مريم بالعنعنة ، وبقية مدلس فلا تقبل عنعنته ؛ فإن بقية لم ينفرد به ، بل رويناه فى « مسند الإمام أحمد » من وجه آخر رواه محمد بن مصعب عن أبى بكر بن أبى مريم ، ومحمد بن مصعب القرقسانى قال فيه أحمد : لا بأس به .

وأبو بكر بن أبى مريم لم يتهمه أحد بكذب ، إنما سُرق له حُلِىٌّ فأنكر

عقله ، وقد ضعفه غير واحد ، ويكفينا سكوت أبى داود عليه ، فليس هو بموضوع ، بل ولا شديد الضعف ، فهو حسن والله أعلم » !!

فالإمام العراقى ـــ رحمه الله تعالى ـــ صرح هنا بجودة الإسناد فقال : « هذا حديث جيد الإسناد » وهذا يتعارض ـــ كما هو معلوم ـــ مع قوله فى « تخريج الإحياء » : « إسناده ضعيف » لأن هذين الحكمين أطلقهما على إسناد واحد وهو إسناد أبى داود .

٢ ـــ إن الإمام العراقى اعتمد فى تحسين الحديث فى « رده على الصغانى ، على سكوت أبى داود ، وهذا فيه ما فيه ، ولتنظر له (النكت على ابن الصلاح) (١ / ٤٣٨) وما بعدها للحافظ ابن حجر .

٣ ـــ إن الإمام العراقى ـــ رحمه الله تعالى ـــ حسن أو جود هذا الإسناد مع تسليمه بأن أبا بكر بن أبى مريم « قد ضعفه غير واحد » وهو لم يذكر أن أحداً وثقه ، فكيف يستقيم هذا مع تحسين الإسناد بَلْه تجويده ؟!

٤ ـــ إن سياق كلام العراقى يدل على أنه حسن الحديث بمقتضى حديث ابن أبى مريم المرفوعة فقط فالظاهر أنه لم يقف على باقى أسانيده التى وقف عليها غيره وبها أعل الحديث ورجح بها وقفه .

٥ ـــ إن قول الإمام العراقى ـــ رحمه الله تعالى ـــ : « ... فهو حسنٌ » إن كان بناه على قوله : « ليس بموضوع ، بل ولا شديد الضعف » فليس باللازم لاحتمال أن يكون ضعيفاً هيِّن الضعف ، وإن كان بناه على سكوت أبى داود فقد سبق ما فيه .

٦ ـــ إن الحافظ العراقى ـــ رحمه الله تعالى ـــ قد حسَّن هذا الإسناد

فى معرض الرَّدِّ على الإمام الصغانى فى حكمه على الحديث بالوضع ، ومعلوم أن الردود غالباً ما يشوبها بعض التحامل على المردود عليه والمبالغة فى نقده ، ويقوى هذا أنه لما تعرض له فى « تخريج الإحياء » لم يكن فى معرض الرد والنقد ولذا جاء حكمه معتدلاً .

٧ ـــ إن الحافظ العلائى وكذا ابن حجر قد تعرضا أيضاً للرد على من حكم عليه بالوضع ، ومع ذلك فلم يحسناه بل ضعفاه .

٨ ـــ إن من المضعفين من عرف بالتساهل فى التصحيح كالسيوطى ، والمتساهل إذا ضعف حديثاً فاعضض على قوله بناجِذَيْك .

إذا وضعنا فى اعتبارنا هذه الأمور رجح عندنا قول من قال بضعفه من هذه الحيثية .

وإن سلكنا فى الترجيح مسلك الأخذ بقول من حجته أقوى ، رجح عندنا ضعفه كذلك ، وبيان ذلك ...

هذا الحديث أخرجه أبو داود (٥١٣٠) عن حيوة بن شريح ، وابن عساكر (٥ / ٥١٤) عن أبى الربيع سليمان بن داود البغدادى وسليمان ابن عمر الرقى ، ثلاثتهم عن بقية .

وأخرجه أحمد (٦ / ٤٥٠) وابن عدى (٢ / ٤٧٢) وابن عساكر (٣ / ٤٩٧ ، ٥ / ٥١٤) عن محمد بن مصعب القرقسانى ...

وأخرجه أحمد أيضاً (٥ / ١٩٤) والبخارى فى « التاريخ » (١ / ٢ / ١٠٧) والدولابى فى « الكنى » (١ / ١٠١) وابن عساكر (٣ / ٤٩٧) والمزىُّ فى « تهذيب الكمال » (٤ / ٢٨٧) عن عصام بن خالد ...

وأخرجه عبد بن حميد فى « مسنده » (٢٠٥) والفسوى (٢ / ٣٢٨) والبيهقى فى « الشعب » (٢ / ٣٥١) وكذا فى « الآداب » (٢٢٩) عن عبد الله بن المبارك ...

وأخرجه القضاعى (٢١٩) وابن عساكر (٥ / ٥١٤) عن يحيى بن عبد الله البابلتى ...

خمستهم ، عن أبى بكر بن أبى مريم ، عن خالد بن محمد الثقفى ، عن بلال بن أبى الدرداء عن أبيه مرفوعاً به .

وأبو بكر بن أبى مريم ـــ كما سلف ـــ ضعيف اتفاقاً ، فابتداءً يكون هذا الإسناد ضعيفاً .

ثم إنه قد اضطرب فيه بما يدل على أنه لم يحفظه ..

فقد رواه عنه أبو اليمان فأوقفه ولم يرفعه .

أخرجه أحمد عقب الموضع الأول ، فقال :

« وثناه أبو اليمان لم يرفعه » .

وأبو اليمان هو الحكم بن نافع وهو ثقة ثبت ، وعليه يكون هذا الاضطراب من أبى بكر نفسه .

لكن رواه ابن عساكر (٥ / ٥١٤) من طريق أبى القاسم بن أبى العقب عن أبى زرعة ـــ هو الدمشقى ـــ عن الحكم بن نافع به إلا أنه ذكره مرفوعاً .

فإن كان هذا محفوظاً عن الحكم بن نافع فلعله سمعه من أبى بكر على الوجهين .

ورواه الوليد ـــ هو ابن مسلم ـــ عن أبى بكر بن أبى مريم عن بلال عن أبى الدرداء مرفوعاً به ، فأسقط خالد بن محمد الثقفى .

أخرجه البخارى فى « التاريخ » (١ / ٢ / ١٠٧) وابن عساكر (٥ / ٣٥٧) .

فإن كان هذا محفوظاً عن أبى بكر فهو وجه ثالث يزيد فى الاضطراب ، وإلا فإنى أخشى أن يكون الوليد هو الذى أسقطه فإنه كان يدلس التسوية .

لكن على كل حال فإن الاضطراب قد وقع من أبى بكر فى رفعه ووقفه .

فإن قيل : لماذا حكمت باضطراب ابن أبى مريم فيه مع أن الذين رووا عنه الرفع جماعة بينما لم يرو عنه الوقف سوى أبى اليمان فلماذا لم تقدم رواية الجماعة على رواية الفرد ؟! لاسيما وأن هذا الفرد قد روى عنه الوجهان !!

قُلْتُ : إن هذا الفرد ثقة ثبت فلا يجوز تخطئته وفى الإسناد من هو أولى بالخطأ منه .

هذا أولاً .

وثانياً : أنه إذا وقع الخلاف فى حديث يرفعه بعضهم وأوقفه بعضهم فإنه فى الغالب يكون الصواب مع من أوقفه لأن الرفع هو الجارى على العادة

بخلاف الوقف ، ولذا تجد كثيراً من الأحاديث الضعيفة الراجح فيها الوقف إلا أن بعض الرواة أخطأ فيها فرواها مرفوعة .

فإذا كان الرفع قد رواه جماعة يبعد أن يكون الخطأ منهم كان الخطأ غالباً من فوقهم ، وبالفعل فإن هؤلاء الرواة قد رووه عن ابن أبى مريم وهو ضعيف ــ كما سلف ــ فتحقق أن الخطأ منه لا منهم ، فلا يصح الترجيح بين الرواة عن ابن أبى مريم إلا إذا كان الخلاف من بعضهم أما إذا كان الخلاف منه ، فلا يصح الترجيح بينهم ، بل يقال إنهم حفظوا وأخطأ هو .

وبهذا يكون الحديث مضطرباً زيادة على كونه ضعيف الإسناد .

فإذا أردنا أن نحقق أى الوجهين أولى بالصواب ، نظرنا هل روى هذا الحديث غير ابن أبى مريم عن بلال بن أبى الدرداء ، فإن وجدنا نظرنا هل وافقه أحد على أحد الوجهين فإن وجدنا أحداً من الثقات وافقه على أحد الوجهين علمنا بأن هذا الوجه هو الراجح وأن الوجه الآخر الذى تفرد به ابن أبى مريم هو الخطأ .

فنظرنا فوجدنا حَريز بن عثمان قد تابعه على الرواية الموقوفة لا المرفوعة .

أخرج حديثه البيهقى فى « الشعب » (٢ / ٣٥٢) .

وحَرِيز بن عثمان ثقة ثبت فروايته أرجح وهى مرجحة لرواية الوقف .

وتابعه على روايته موقوفاً أيضاً حميد بن مسلم (١) .

---

(١) قال البخارى فى « التاريخ » وعنه روى ابن عساكر : « ... سعيد بن أبى أيوب

أخرج حديثه البخارى فى « التاريخ » (١ / ٢ / ١٠٧) وابن عساكر (٥ / ٣٥٧) من طريق سعيد بن أبى أيوب عنه .

وحميد هذا ذكره ابن حبان فى « الثقات » (٦ / ١٩٠) ولم يرو عنه سوى سعيد بن أبى أيوب ، فيما ذُكر .

فمخالفة هذين لابن أبى مريم وروايتهم للحديث موقوفاً لا مرفوعاً يدل على أن رواية الرفع منكرة لتفرد ابن أبى مريم — الضعيف — بها ولمخالفته لغيره ممن رواه موقوفاً لا سيما وأن أحدهما ذلك الثقة الثبت ، فضلاً عن اضطرابه فيه كما ذكرنا .

فإن قيل : إن أبا بكر بن أبى مريم قد تابعه ثقة على رفعه ، فقد رواه أبو الشيخ فى « الأمثال » (١١٥) فقال : حدثنا الحسن بن أحمد البالسى : حدثنا محمد بن المُصفّى : حدثنا بقية : حدثنا صفوان بن عمرو ، عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير ، عن أبيه قال : كنا فى قافلة فخرج علينا بلال بن أبى الدرداء فقطع علينا الحديث ، فقلنا : ابن صاحب رسول الله ﷺ ،

= عن حميد بن مسلم سمع بلال بن أبى الدرداء قال أبو الدرداء : حبك الشيء يعمى ويصم » .

وكأن الشيخ الألبانى — حفظه الله تعالى — انتقل نظره فنقل هذا الطريق فى « الضعيفة » (٤ / ٣٤٨) إلا أنه ذكر « أمّ الدرداء » بدل « بلال بن أبى الدرداء » وعليه فقد اعتبرها متابعة لبلال فى رواية هذا الحديث عن أبى الدرداء ، فينبغى التنبه لهذا فإنه لا ذكر لأم الدرداء فى « تاريخ » البخارى ولا « تاريخ » ابن عساكر ومما يؤكد هذا أن البيهقى قال فى « الشعب » (٢ / ٣٥٢) بعد أن أسند رواية حريز بن عثمان السالفة : « وكذلك رواه سعيد بن أبى أيوب عن حميد بن مسلم الدمشقى عن بلال بن أبى الدرداء عن أبيه موقوفاً ، وهو فى تاريخ البخارى » .

وقال : سمعت أبى يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول : فذكره . وهذا إسناد حسن كما ترى !!

قُلْتُ : هذا الإسناد وإن كان حسناً فى الظاهر إلا أنه شاذ أخطأ فيه محمد بن المصفَّى فإن غيره من الثقات قد رواه عن بقية عن أبى بكر بن أبى مريم عن الثقفى عن بلال عن أبيه ، وقد ذكرنا ممن رواه عن بقية بهذا ثلاثة : حيوة بن شريح وسليمان بن داود البغدادى وكلاهما ثقة ، وسليمان بن عمر الرقى ولم أتبينه إلا أن يكون مصحفاً من سليمان بن عبيد الله الرقى ، فإن كان كذلك ففيه ضعف ، لكن مخالفة ابن المصفى لهذين الثقتين كافية للحكم على روايته بالشذوذ لأنه كان يخطىء وقد استنكر الأئمة عليه بعض الأحاديث ، ومثل هذا إذا تفرد توقف فى حديثه فكيف إذا خالف ؟!

فإن قيل : إن الحديث قد روى عن غير أبى الدرداء .

قُلْتُ : لا تسمن ولا تغنى من جوع !!

قال المنذرى في « تهذيب السنن » (٨ / ٣١) :

« رُوِىَ من حديث معاوية بن أبى سفيان ، ولايثبت » .

فهذه واحدة .

وعزاه فى « الجامع الكبير » لابن عساكر عن أبى حنيفة عن عبد الله بن أنيس ، والخرائطى فى « اعتلال القلوب » عن أبى برزة الأسلمى .

فأما حديث ابن أنيس فقد أخرجه ابن عساكر (٤ / ٥٦٢) من طريق

أبى سعد إسماعيل بن على السمان : نا أبو على الحسن بن على بن محمد ، ابن إسحاق اليمانى الدمشقى : نا أبو الحسن على بن بايويد الأسوارى بشترال : نا أبو داود الطيالسى ، عن الإمام أبى حنيفة قال : وُلدتُ سنة ثمانين ، وقدم عبد الله بن أنيس سنة أربع وتسعين فرأيته وسمعت منه وأنا ابن أربع عشرة سنة . سمعته يقول : سمعت النبى ﷺ يقول : فذكره .

قال ابن عساكر : « وهذا حديث منكر بهذا الإسناد ، وفيه غير واحد من المجاهيل » !! .

قلت : بل هو باطل قطعاً فإن عبد الله بن أنيس قد مات فى خلافة معاوية سنة أربع وخمسين ، ووهم الحافظ من قال : سنة ثمانين ، فأين هذا من سنة أربع وتسعين ؟! فانظر إلى الكذاب إذا كان جاهلاً بالتاريخ يأتي بالعجب العجاب فتنكشف عورته وتظهر سوأته !!

أما أبو حنيفة فبرىء من هذا بالطبع وما إخاله إلا من وضع بعض الكذابين من متعصبى الأحناف ممن لم يقنعوا بمكانة الإمام التى ارتضاها الله له حتى سعوا إلى رفعه فوق مكانته ولو بالباطل والكذب ومادروا أنهم بذلك يسيئون إلى الإمام ولا يحسنون !!

وأما حديث أبى برزة فلم أقف عليه ولا إخاله أحسن حالاً من سابقيه .

والسيوطى نفسه وهو الذى عزاه إلى الخرائطى لم يلتفت إليه ورجح وقف الحديث كما مرَّ وهذا مما يدل على أن حديث أبى برزة لا يصلح لتقوية حديث أبى الدرداء فتأمل .

فإن قيل : تحققنا من ضعف الحديث وأن الصواب فيه الوقف ، فهل ياترى هو ضعيف فقط أم هو موضوع كما قال الصغانى والقزوينى ؟!

قُلْتُ : إذا كنت مستحضراً لكون أهل الحديث لا يشترطون فى الحكم على الحديث بالوضع أن يكون فى إسناده راوٍ كذاب أو متهم بالكذب، وذلك إذا احتفت بالحديث قرائن ترجح عند الناقد كون الحديث مكذوباً على النبى ﷺ عمداً أو خطأً ، وأن من رواه من الضعفاء الذين لم يعرفوا بتعمد الكذب ، إما أن يكون أدخل الحديث عليه ، وإما أن يكون غلط فى إسناده غلطاً يفضى إلى حكاية خلاف الواقع ، وهذا هو رسم الكذب فى اللغة ، فإن الكذب فى اللغة يطلق على مجرد الإخبار بخلاف الواقع ، بغض النظر عن كون المُخبر تعمد ذلك أو لم يتعمد ، وهكذا عند المحدثين فإنهم قد يطلقون الكذب على الخبر ، بمعنى أنه لم يصدر عن النبى ﷺ بغض النظر عن كون راويه تعمد نسبة ذلك إلى النبى ﷺ أو أنه أخطأ فى ذلك .

ولذا فإنه كثيراً ما يحكم أهل الحديث بالوضع ولا يستطيعون أن يفصحوا عن دليل على الحكم بوضع هذا الحديث ، وهذا كثير فى كلامهم لمن تتبعه .

إذا استحضرت هذا بان لك أن من قال بوضع هذا الحديث لم يبعد ولم يغرب ، بل ربما كان قوله أقرب الأقوال إلى الصواب من هذه الحيثية .

قال الذهبى فى « الموقظة » (٣٦ — ٣٨) فى مبحث الحديث الموضوع :

« ولهم فى نقد ذلك طرق متعدِّدة ، وإدراك قوى تضيق عنه عباراتهم ،

من جنس مايؤتاه الصيرفىُّ الجِهْبِذ فى نقد الذهب والفضة ، أو الجوهرىُّ لنقد الجواهر والفصوص لتقويمها .

فلكثرة ممارستهم للألفاظ النبوية ، إذا جاءهم لفظ ركيك ، أعنى مخالفاً للقواعد ، أو فيه المجازفة فى الترغيب والترهيب ، أو الفضائل ، وكان بإسناد مُظلم ، أو إسنادٍ مُضىء كالشمس فى أثنائه رجلٌ كذاب أو وضّاع ، فيحكمون بأنَّ هذا مختلَق ، ما قاله رسول الله ﷺ ، وتتواطأُ أقوالهم فيه على شىء واحد » .

ثم قال : « نعم ، كثيرٌ من الأحاديث التى وُسِمَتْ بالوضع ، لا دليل على وضعها [1] كما أن كثيراً من الموضوعات لا نرتاب فى كونها موضوعة » .

وقال الشيخ المعلمى اليمانى فى مقدمته على كتاب « الفوائد المجموعة » للشوكانى (ص ٧) :

« إذا قام عند الناقد من الأدلة ما غلب على ظنه معه بطلان نسبة الخبر إلى النبى ﷺ ، فقد يقول : (باطل) أو (موضوع) ، وكلا اللفظين يقتضى أن الخبر مكذوب عمداً أو خطأً ، إلا أن المتبادر من الثانى الكذب

---

(١) علق عليها المحقق الشيخ أبو غدة ، فقال :

« هذا الكلام لا يخلو من نظر طويل ، ويحتاج إلى توجيه وتأويل ، إن كانت هكذا هى عبارة المؤلف » .

قُلْتُ : لو تدبر المعلق قول الذهبى : « ولهم فى نقد ذلك طرق ... تضيق عنه عباراتهم ... » لما استشكل هذا على المؤلف ، ولو تدبر ما كتبته هنا لبان له أنه ما استشكل هذا إلا لكونه غير خبير بمصطلحات المحدثين ، وبمناهجهم فى نقد المرويات .

عمداً ، غير أن هذا المتبادر لم يلتفت إليه جامعو كتب الموضوعات ، بل يوردون فيها ما يرون قيام الدليل على بطلانه ، وإن كان الظاهر عدم التعمد » .

وأخيراً ... فقد رأيت أن أضم إلى بحثي هذا ماكتبه ذهبيُّ العصر الشيخ المعلمي اليماني في أوائل كتابه : « التنكيل » (١ / ٦٢ ــ ٧٢) تحت عنوان : « كيف البحث عن أحوال الرواة » ، فإنه بحث يعين الناظر في تراجم الرواة على معرفة الحق فيما اختلف فيه بما حرره من قواعد ، ونظمه من فرائد لا غنى للباحث في كتب الرجال عنها .

وقد علقت عليها بعض التعليقات السريعة التي تفيد مابينه بيانا وتزيد ما حرَّره برهانا ، والله أسأل أن ينفع به ، إنه سميع مجيب .

قال الشيخ :

« من أحب أن ينظر في كتب الجرح والتعديل للبحث عن حال رجلٍ وقع في سندٍ ، فعليه أن يراعي أموراً :

الأول : إذا وجد ترجمة بمثل ذاك الاسم فليتثبت حتى يتحقق أن تلك الترجمة هي لذاك الرجل ؛ فإن الأسماء كثيراً ما تشتبه ويقع الغلط والمغالطة فيها كما يأتي في الأمر الرابع ، وراجع « الطليعة » (ص ١١ ــ ٤٣) [١] .

---

(١) ذكر الشيخ هناك أمثلة فرأيت أن أكتفي بالمثال الأول لكونه جامعاً في هذا الباب ، فأنا أسوق عبارته بشيء من التصرف والاختصار ، قال : =

« قال الخطيب فى « التاريخ » (١٣ / ٣٩٤) : '' أخبرنا محمد بن عيسى بن عبد العزيز البزاز بهمذان ، حدثنا صالح بن أحمد التميمى الحافظ ، حدثنا القاسم بن أبى صالح ، حدثنا محمد بن أيوب ، أخبرنا إبراهيم بن بشار ، قال : سمعت سفيان بن عيينة ... '' .

تكلم الأستاذ ــ يعنى الكوثرى ــ فى هذه الرواية (ص ٩٧) من « التأنيب » فقال : '' فى سنده صالح بن أحمد التميمى ، وهو ابن أبى مقاتل القيراطى هروى الأصل ، ذكر الخطيب عن ابن حبان أنه كان يسرق الحديث ... '' .

أقول :

صالح بن أحمد موصوف فى السند نفسه بأنه :

١ ــ تميمى .

٢ ــ وحافظ .

٣ ــ ويظهر أنه همذانى لأن شيخه والراوى عنه همذانيان .

٤ ــ ويروى عن القاسم بن أبى صالح .

٥ ــ ويروى عنه محمد بن عيسى بن عبد العزيز .

٦ ــ وينبغى بمقتضى العادة أن يكون توفى بعد القاسم بمدة .

٧ ــ وينبغى بمقتضى العادة أن لا يكون بين وفاته ووفاة الراوى عنه مدة طويلة مما يندر مثله .

وهذه الأوجه كلها منتفية فى حق القيراطى ..

ــ فلم يوصف بأنه تميمى .

ــ ولا بأنه حافظ ، وإن قيل : كان يذكر بالحفظ ، فإن هذا لا يسلتزم أن يطلق عليه لقب « الحافظ » .

ــ ولم يذكر أنه همذانى ، بل ذكروا أنه هروى الأصل سكن بغداد [بل هو بغدادى ، صرح به الخطيب (١٢ / ٣٦٧) ، وشيوخه عراقيون أو وافدون إلى العراق] .

ــ ولم تذكر له رواية عن القاسم ، [والقيراطى متهم بسرقة الحديث وإنما يحمله على

ذلك ترفعه أن يروى عن أقرانه فمن دونهم ، وشيوخه توفوا سنة (٢٥٢) أو نحوها ، وأقدم شيخ سمى للقاسم توفى سنة (٢٧٧) ، وشيخه فى هذه الحكاية توفى سنة (٢٩٤) ، فكيف يروى سارق الحديث عن أصغر منه بنحو خمس عشرة سنة ، عن أصغر من شيوخ السارق بنحو أربعين سنة ؟] .

ــ ولا لمحمد بن عبد العزيز رواية عنه ، [بل لم يدركه ، فإن شيوخ محمد توفوا سنة (٣٧٥) فما بعدها ، إلا واحداً منهم يظهر أنه توفى قبلها بقليل ، وذلك بعد وفاة القيراطى بنحو ستين سنة .

ــ وكانت وفاته سنة (٣١٦هـ) أى قبل وفاة القاسم باثنتين وعشرين سنة ، وقبل وفاة محمد بن عيسى بن عبد العزيز بمائة وأربع عشرة سنة .

وبذلك عَلِمَ ــ يعنى الكوثرى ــ لا محالة أن صالح بن أحمد الواقع فى السند ليس بالقيراطى فيحمله ذلك على مواصلة البحث ، فيجد فى « تاريخ بغداد » نفسه فى الصفحة اليسرى التى تلت الصفحة التى فيها ترجمة القيراطى ، سيجد ثمة رجلاً آخر « صالح بن أحمد بن محمد أبو الفضل التميمى الهمذانى » ، قدم بغداد ، وحدث بها عن ... والقاسم بن بندار ــ وهو القاسم بن أبى صالح كما فى ترجمته من « لسان الميزان » ــ ... وكان حافظاً فهما ثقة ثبتا ... ، ولهذا الحافظ ترجمة فى « تذكرة الحفاظ » (٣ /) وفيها فى أسماء شيوخه « القاسم بن أبى صالح » ، وفيها ثناء أهل العلم عليه ، وفيها أن وفاته سنة (٣٨٤) ، وذكره ابن السمعانى فى « الأنساب » وذكر فى الرواة عنه « أبا الفضل ، محمد بن عيسى البزاز » .

وإذا كانت وفاة هذا الحافظ سنة (٣٨٤) فهى متأخرة عن وفاة القاسم بست وأربعين سنة ، ومتقدمة على وفاة محمد بن عيسى بست وأربعين سنة ، ومثل هذا يكثر فى العادة فى الفرق بين وفاة الرجل ووفاة شيخه ووفاة الراوى عنه ، فاتضح يقيناً أن هذا الحافظ الفهم الثقة الثبت هو الواقع فى السند » أ.هـ ببعض تصرف واختصار ، وما جعلته بين معقوفين [ ] إنما قاله الشيخ تعليقاً ليس من صلب الكتاب .

ومن طرق التمييز بين الرواة المشتبهين الحمل على العادة والغالب ، كأن يكون الراوى =

روى عن أكثر من واحد متفقين في الاسم واسم الأب مثلاً فينظر أيهما أكثر عنه ذلك الراوى فيحمل ذلك المهمل عليه ، لأنه من عادتهم أنهم إذا أكثروا عن الشيخ اختصروا اسمه ولم ينسبوه لكثرة مايدور على ألسنتهم ، أما إذا رووا عن غيره ممن ليسوا يكثرون الرواية عنه ، فإنهم ينسبونه حتى لا يلتبس بالأول .

مثاله : يقول البخارى فى مواضع من « صحيحه » : « حدثنا إسحق ، حدثنا عبد الرزاق ... » وفى شيوخ البخارى ممن اسمه « إسحق » ويروى عن « عبد الرزاق » ثلاثة وهم : « اسحق بن نصر » ، و« إسحق بن راهويه » و« إسحق بن منصور » فاشتبه هذا ، فقال الحافظ فى « مقدمة الفتح » (ص ٢٢٨) :

« القاعدة أن مثل هذا المهمل إنما يحمل على الأكثر ، وأما الأقل فينسب ، فيتعين حمل ذلك على اسحق بن نصر » .

ومنها معرفة عادتهما فى استخدام صيغ التحديث .

مثاله : روى البخارى فى مواضع « حدثنا إسحق : حدثنا حبان بن هلال » وفى شيوخ البخارى ممن اسمه « إسحق » ويروى عن حبان بن هلال اثنان الأول « إسحق بن راهويه » ، والثانى « إسحق بن منصور » قال الحافظ فى « مقدمة الفتح» (ص ٢٣٦) : « إسحق بن راهويه لا يقول : حدثنا وإنما يقول : أخبرنا » .

قلت : وقد وقفت على قطعة من « مسنده » فوجدته يقول « أخبرنا » فى كل حديث .

ومنها النظر فى نكارة الحديث واستقامته ، بحيث إنه إذا كان الرجلان المتوقع أن أحدهما هو الذى فى السند ، أحدهما ضعيف والآخر ثقة ، نظرنا فإن كان الحديث منكراً غير مستقيم وليس فى السند علة قادحة ، علمنا أن الذى فى السند هو الضعيف لا الثقة ؛ لأن الحديث المنكر إنما يليق بالرجل الضعيف وينزه عنه الثقة .

مثاله : من الرواة اثنان كل منهما يسمى « عبد الرحمن بن يزيد » ، والأول اسم جده « تميم » وهو ضعيف ، والثانى ثقة واسم جده « جابر » روى أبو أسامة عن الأول ولم يرو عن الثانى إلا أنه غلط فى اسمه فقال : « عبد الرحمن بن يزيد بن جابر » . =

الثاني : ليستوثق من صحة النسخة ، وليراجع غيرها إن تيسر له ليتحقق أن ما فيها ثابت عن مؤلف الكتاب . راجع « الطليعة » (ص ٥٥ — ٥٩) [1] .

= تبين خطأ أبي أسامة بنظر الأئمة في أحاديثه ، فوجدوا أحاديثه مستقيمة إلا التي يرويها عنه أبو أسامة ، لكن أبو أسامة ثقة لاشك في ذلك فهو بريء من هذه الأحاديث قطعاً فعلموا أن راوي هذه المناكير هو « ابن تميم » الضعيف لا « ابن جابر » الثقة وأن أبا أسامة التبس عليه فلم يفرق بينهما .

قال يعقوب بن سفيان : « قال لي محمد بن عبد الله بن نمير : روى أبو أسامة عن « عبد الرحمن بن يزيد بن جابر » ، وترى أنه ليس « بابن جابر » المعروف ، وذكر لي أنه رجل يسمى باسمه ، قال يعقوب : صدق ، هو « ابن تميم » قال لي ابن نمير : ألا ترى روايته لا تشبه سائر أحاديثه الصحاح » .

وقال أبو حاتم — كما في علل ابنه (١ / ١٩٧) : « عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ، لا أعلم أحداً من أهل العراق يحدث عنه ، والذي عندي أن الذي يروي عنه أبو أسامة ، وحسين الجعفي واحدٌ ، وهو « عبد الرحمن بن يزيد بن تميم » لأن أبا أسامة روى عن عبد الرحمن بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة خمسة أو ستة أحاديث منكرة لا يحتمل أن يحدث عبد الرحمن بن يزيد بن جابر مثله » .

وهناك طرق أخرى تعرف بالخبرة والممارسة ، والله المستعان .

(١) مما وقع في نسخة التقريب التي حققها الأستاذ عبد الوهاب عبد اللطيف (١ / ٩٣) : " باذام أبو صالح ... ضعيف مدلس " ، وهذا خطأ والصواب ما في نسخة الأستاذ محمد عوامة (ص ١٢٠) : " ضعيف يرسل " ومما يؤكد ذلك أنه لم يوصف بالتدليس ، وإنما وصف بالإرسال .

وفيه أيضاً (١ / ٢٣٥) : " دراج أبو السمح ... صدوق في حديثه عن أبي الهيثم ، ضعيف ... " وهذا خطأ خطير ، والصواب كما في النسخة الأخرى : « صدوق ، في حديثه عن أبي الهيثم ضعف » . والفرق بينهما خطير وكبير .

الثالث : إذا وجد فى الترجمة كلمة جرح أو تعديل منسوبة إلى بعض الأئمة فلينظر أثابتة هى عن ذاك الإمام أم لا ؟ راجع « الطليعة » (ص ٧٨ — ٨٦) [1] .

الرابع : ليستثبت أن تلك الكلمة قيلت فى صاحب الترجمة فإن الأسماء تتشابه ، وقد يقول المحدث كلمة فى راوٍ فيظنها السامع فى آخر ، ويحكيها كذلك ، وقد يحكيها السامع فيمن قيلت فيه ويخطىء بعض من بعده فيحملها على آخر .

ففى الرواة : « المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام

---

(١) هذا خلاصة ما قاله هناك :

'' روى بكر بن سهل الدمياطى عن عبد الخالق بن منصور عن ابن معين أنه قال فى الحسن بن الربيع : « لو كان يتقى الله لم يكن يحدث بالمغازى ، ما كان يحسن يقرؤها » وبكر هذا لم يوثقه أحد ، بل ضعفه النسائى ورماه الذهبى بالوضع .

وحكى أبو الفتح الأزدى عن ابن معين أنه قال فى ثعلبة بن سهيل القاضى : '' ليس بشىء '' وهذه حكاية منقطعة لأن بين الأزدى وابن معين مفاوز ، ومع ذلك فالأزدى نفسه متهم ، وذكر الشيخ أمثلة أخرى .

ومما وقع لى فى ذلك : ما فى ترجمة سنيد بن داود من « التهذيبَيْن » أن أبا حاتم قال فيه : « ضعيف » وهذا خطأ ، والصواب « صدوق » كما فى « الجرح والتعديل » وانظر حاشية اليمانى عليه .

وحكى أحمد بن الحسين الصوفى عن الدورى عن ابن معين أنه قال فى الزبير بن سعيد بن سليمان الهاشمى : « ثقة » ، والصوفى هذا له ترجمة فى « تاريخ بغداد » (٤ / ٩٨) و« الميزان » و« اللسان » ، وقال فيه ابن المنادى : '' كتبت عنه على معرفة بلينه ، والذين تركوه أحمد وأكثر '' ثم إن الثابت عن الدورى أنه حكى عن ابن معين تضعيفه لا توثيقه .

المخزومى » و« المغيرة بن عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد بن حزام الحزامى » و« المغيرة بن عبد الرحمن بن عوف الأسدى » .

حكى عباس الدورى عن يحيى بن معين توثيق الأول ، وتضعيف الثالث . فحكى ابن أبى حاتم عن الدورى عن ابن معين توثيق الثانى ، ووهمه المزى ، ووثق أبو داود الثالث وضعف الأول فذكرت له حكاية الدورى عن ابن معين ، فقال : غلط عباس .

وفى الرواة : « محمد بن ثابت البُنانى » و« محمد بن ثابت العبدى » ، وغيرهما ، فحكى ابن أبى حاتم عن ابن أبى خيثمة عن ابن معين أنه قال فى الأول : « ليس بقوى ... » ، وذكر ابن حجر أن الذى فى « تاريخ ابن أبى خيثمة » حكاية تلك المقالة فى الثانى ، وحكى عثمان الدارمى عن ابن معين فى الثانى أنه « ليس به بأس » ، وحكى معاوية بن صالح عن ابن معين أنه يُنكر على الثانى حديث واحد . وحكى الدورى عن ابن معين أنه ضعف الثانى ، قال الدورى : « فقلت له : أليس قد قلت مرة : '' ليس به بأس ؟ '' قال : ما قلت هذا قط » .

وفى الرواة : « عمر بن نافع مولى ابن عمر » و« عمر بن نافع الثقفى » ، حكى ابن عدى فى ترجمة الأول عن ابن معين أنه قال : « ليس حديثه بشيء » فزعم ابن حجر أن ابن معين إنما قالها فى الثانى .

وفى الرواة « عثمان البتي » و« عثمان البرى » حكى الدورى عن ابن معين فى الأول : « ثقة » وحكى معاوية بن صالح عنه فيه : « ضعيف » ، قال النسائى : « وهذا عندى خطأ ولعله أراد عثمان البرى » .

وفى الرواة : « أبو الأشهب [illegible] » و« أبو الأشهب جعفر بن [illegible]

الحارث » ، وثق الإمام أحمد الأول ، فحكى ابن شاهين ذلك فى الثانى — كما فى نبذة من كلامه طبعت مع « تاريخ جرجان » وضعف جماعة الثانى فحكى ابن الجوزى كلماتهم فى ترجمة الأول .

وفى الرواة : « أحمد بن صالح ابن الطبرى الحافظ » و« أحمد بن صالح الشمومى » ، حكى النسائى عن معاوية بن صالح عن ابن معين كلاماً عدَّه النسائى فى الأول ، فذكر ابن حبان : إنما قاله ابن معين فى الثانى .

وفى الرواة : « معاذ بن رفاعة الأنصارى و« معان بن رفاعة السلامى » نقل الناس عن الدورى أنه حكى عن ابن معين أنه قال فى الثانى وهو معان : « ضعيف » ، ونقل أبو الفتح الأزدى عن عباس أنه حكى عن ابن معين أنه قال فى الأول وهو معاذ : « ضعيف » فكأنه تصحف على الأزدى .

وفى الرواة « القاسم العمرى ، وهو ابن عبد الله بن عمر بن حفص » ، و« القاسم المعمرى ، وهو ابن محمد » ، فحكى عثمان الدارمى عن ابن معين أنه قال : « قاسم المعمرى كذاب خبيث » قال الدارمى : « وليس كما قال يحيى » ، والمعمرى قد وثقه قتيبة ، أما العمرى فكذبه الإمام أحمد ، وقال الدورى عن ابن معين : « ضعيف ليس بشىء » فيشبه أن يكون ابن معين إنما قال : « قاسم العمرى كذاب خبيث » فكتبها عثمان الدارمى ثم بعد مدة راجعها فى كتابه فاشتبه عليه فقرأها « قاسم المعمرى .. » .

وفى الرواة : « إبراهيم بن أبى حرة » و« إبراهيم بن أبى حية » ، روى ابن أبى حاتم من طريق عثمان الدارمى عن [1] ابن معين توثيق الثانى ، ومن تدبر الترجمتين كاد يجزم بأن هذا غلط على ابن معين وأنه إنما وثق الأول .

---

(١) فى المطبوع « على » !!

وحكى أبو داود الطيالسي قصة « لأبي الزبير ، محمد بن مسلم بن تَدْرُس المكي » ، وحكى هو عن شعبة قصة نحو تلك « لمحمد بن الزبير التميمي البصري » ، وأخشى أن يكون الطيالسي وهم في أحدهما .

وذكر ابن أبي خيثمة في كلامه في « فطر بن خليفة » مالفظه : " سمعت قطبة بن العلاء يقول : تركت فطراً لأنه روى أحاديث فيها إزراء على عثمان " ، وذكر هو في كلامه في « فضيل بن عياض » : " سمعت قطبة ابن العلاء يقول : تركت حديث فضيل لأنه روى أحاديث فيها إزراء على عثمان " .

وأخشى أن تكون كلمة قطبة إنما هي في « فطر » فحكاها ابن أبي خيثمة مرة على الصواب ، ثم تصحفت عليه « فطر » بـ « فضيل » فحكاها في فضيل بن عياض .

وحكى محمد بن وضاح القرطبي أنه سأل ابن معين عن الشافعي فقال : « ليس بثقة » فحكاها ابن وضاح في الشافعي الإمام ، فزعم بعض المغاربة أن ابن معين إنما قالها في « أبي عبد الرحمن ، أحمد بن يحيى بن عبد العزيز الأعمى المشهور بالشافعي » فإنه كان ببغداد ، وابن وضاح لقي ابن معين ببغداد فكأنه سأل ابن معين عن الشافعي ، يريد ابن وضاح الإمام فظن ابن معين أنه يريد أبا عبد الرحمن لأنه كان حياً معهم في البلد . وفي ترجمة والد أبي عبد الرحمن من « التهذيب » أن ابن معين قال : ما أعرفه وهو والد الشافعي الأعمى »[1] .

---

(١) وقال الحافظ في ترجمة « عبد الله بن عبد الله بن الأسود الحارثي » من « التهذيب » : قال الترمذي : « ليس هو عند أهل الحديث بذلك القوي » . =

....

قلتُ : إنما قال الترمذى هذا فى شيخه ، « حصين بن عمر الأحمسى » لا فيه ، ولفظه ــ كما فى « السنن » (٣٩٢٨) : « هذا حديث غريب ، لا نعرفه إلا من حديث حصين بن عمر الأحمسى عن مخارق ، وليس حصين عند أهل حديث بذاك القوى » .

وحكى المزى فى ترجمة « خالد بن أبى كريمة الإسكاف » عن الدورى عن ابن معين أنه قال فيه : « ضعيف » ، وإنما حكى الدورى هذا عنه فى « خالد بن طهمان الإسكاف » وأما ابن أبى كريمة فحكى عنه أنه : « ثقة » .

وحكى الحافظ فى « التهذيب » فى ترجمة « عيسى بن إبراهيم بن عيسى الغافقى المصرى » أن أبا حاتم قال فيه : « شيخ مجهول » ، وليس هذا فى ترجمته من « الجرح » (٣ / ١ / ٢٧٢) وإنما قال هذا القول فى ترجمة الذى بعده ، « عيسى بن الأشعث » فكأن الحافظ رحمه الله تعالى تحول نظره .

وحكى ابن أبى حاتم فى ترجمة « ثابت بن يزيد الأحول » عن على بن المدينى عن يحيى ابن سعيد أنه سئل عن ثابت بن يزيد الأودى فقال : '' كان وسطاً '' ، وهذا حقُّه أن يوضع فى ترجمة « الأودى » لا « الأحول » الذى ترجمته قبل ترجمة « الأحول » بترجمة .

وفى « التهذيب » فى ترجمة « محمد بن صالح بن دينار التمار » قال البرقانى : سألت الدارقطنى عن « محمد بن صالح » يروى عنه زيد بن الحباب ؟ فقال : هو التمار ، متروك . وهذه حقها أن توضع فى ترجمة « محمد بن صالح المدنى الأزرق مولى بنى فهر » ؛ فإنه هو الذى يروى عنه زيد بن الحباب ، ثم إن فى ترجمته ما يفهم منه أنه يقال له أيضاً : « التمار » والله أعلم .

وقال ابن أبى حاتم فى « تقدمة الجرح والتعديل » (ص ٣٥١ ــ ٣٥٢) :

'' نا أبو سعيد الأشج بحديث زياد بن الحسن بن فرات القزاز نحو أربعين حديثاً ، فسمعت أبى يقول : سبعة عشر حديثاً من هذا خطأ وغلط . من ذلك حديث قد حدثنا به أبو سعيد الأشج عن زياد بن الحسن بن فرات القزاز عن أبيه .. '' [فذكر هذه الأحاديث ، ثم قال ابن أبى حاتم] : « قلت : فما قولك فى الحسن بن فرات ؟ قال : منكر =

الخامس : إذا رأى فى الترجمة « وثقه فلان » أو « ضعفه فلان » أو « كذبه فلان » فليبحث عن عبارة فلان ، فقد لا يكون قال « هو ثقة » أو « هو ضعيف » أو « هو كذاب » .

ففى « مقدمة الفتح » فى ترجمة « إبراهيم بن سويد بن حيان المدنى » « وثقه ابن معين وأبو زرعة » . والذى فى ترجمته من « التهذيب » : قال أبو زرعة : ليس به بأس .

وفى « المقدمة » فى ترجمة « إبراهيم بن المنذر الحزامى » : « وثقه ابن معين ... والنسائى » والذى فى ترجمته من « التهذيب » : « قال عثمان الدارمى : رأيت ابن معين كتب عن إبراهيم بن المنذر أحاديث ابن وهب ظننتها المغازى ، وقال النسائى : ليس به بأس » .

وفى « الميزان » و« اللسان » فى ترجمة « معبد بن جمعة » : كذبه أبو زرعة الكشى ، وليس فى عبارة أبى زرعة الكشى ما يعطى هذا بل فيها أنه

= الحديث » ، وهذه الكلمة يغلب على ظنى أن أبا حاتم إنما قالها فى زياد بن الحسن بن الفرات لا فى أبيه ، يدل على ذلك سياق الكلام . ومما يقوى هذا أن ابن أبى حاتم نفسه لم يذكرها فى ترجمة « الحسن » من « الجرح » (١٠ / ٢ / ٣٢) ، وإنما ذكرها فى ترجمة « زياد » (١ / ٢ / ٥٣٠) فتأمل .

وحكى ابن أبى حاتم (١ / ٢ / ٣١٧) فى ترجمة أبى حرة الرقاشى عن الدورى أنه قال : « قال يحيى بن معين : أبو حرة ضعيف » ، ونص الكلمة فى تاريخ الدورى (٢ / ٤٤٦) يظهر له أن ابن معين قال هذه الكلمة فى أبى حرة واصل بن عبد الرحمن [illegible] فإنه قال عقب هذه الكلمة [illegible] [illegible]

« ثقة فى الحديث » وقد شرحت ذلك فى ترجمة معبد من قسم التراجم [١] .

السادس : أصحاب الكتب كثيراً ما يتصرفون فى عبارت الأئمة بقصد الاختصار أو غيره ، وربما يخل ذلك بالمعنى فينبغى أن يراجع عدة كتب فإذا وجد اختلافاً بحث عن العبارة الأصلية ليبنى عليها [٢] .

---

(١) عبارته كما حكاها حمزة بن يوسف السهمى فى « سؤالاته » (٣٦٩) : '' هو وضع كنيته ، واسمه واسم أبيه ، واسم جده واسم جد جده ، هو ثقة إلا أنه كان يشرب المسكر ، وكتب أحاديث مناكير '' .

قال المصنف فى ترجمة أبى شافع ، معبد بن جمعة من « التنكيل » (١ / ٤٨٣) :

'' كأن بعضهم استروح إلى قوله : « هو غيرَّ أسماءهم » ، فعدها تكذيباً وتبعه غيره بدون تحقيق ، وتغيير الاسم ليس بكذب ؛ وقد غير النبى ﷺ أسماء جماعة ، وغير فى بعضهم اسمه واسم أبيه ، اللهم إلا أن يدعى الرجل أن اسمه لم يزل كذلك ، وهذا يدفعه قول الكشى : « وكان ثقة فى الحديث » . فأما شرب المسكر فقد تأول جماعة فيما عدا الخمر المتفق عليها فيشربون القدر الذى لا يسكرهم ، ولم يَعُدَّ أهل العلم ذلك قادحاً فى العدالة ، وإن ذمَّ أكثرهم ذلك . فهذا الذى وقع من أبى شافع ، بدليل قول الكشى : « وكان ثقة فى الحديث » والله المستعان '' .

قلت : ومثل هذا قول الذهبى فى ترجمة : « إسحق بن محمد بن خالد الهاشمى » من « الميزان » (١ / ١٩٩) : « روى عنه الحاكم واتهمه » . وهذا لا يفهم من قول الحاكم ، فإنه روى عنه حديثاً فى « المستدرك » (٣ / [illegible]) أخطأ فى رفعه والصواب أنه موقوف على عمر بن الخطاب ثم قال : « صحيح على شرطهما إلا أن نكِلَ الحمل فيه على شيخنا » .

قلت : ومثل هذا الخطأ يقع فيه الكبار ، فلا يستوجب التهمة كما لا يخفى .

(٢) قال الحافظ فى « التهذيب » (٥ / ٢٤٦) فى ترجمة « عبد الله بن سليمان القبائى » : '' ذكر ابن عدي أنه من جملة المدنيين المجهولين ، روى عنه القعنبى '' . =

السابع : قال ابن حجر في « لسان الميزان » (١ / ١٧) :

« وينبغي أن يتأمل أيضاً أقوال المزكين ومخارجها [فقد يقول العدل : '' فلان ثقة '' ولا يريد أنه ممن يحتج بحديثه ، وإنما ذلك على حسب ما هو فيه ووجه السؤال له ، فقد يسأل عن الرجل الفاضل المتوسط فى حديثه فيقرن بالضعفاء فيقال : ماتقول فى فلان وفلان وفلان ؟ فيقول : '' فلان ثقة '' يريد أنه ليس من نمط من قرن به ، فإذا سئل عنه بمفرده بيَّن حاله فى التوسط] [1] ، فمن ذلك أن الدورى قال : [سئل ابن معين عن محمد ابن إسحق فقال : '' ثقة '' ، فحكى غيره] [2] عن ابن معين أنه سئل عن ابن إسحق وموسى بن عبيدة الرَّبَذى : أيهما أحب إليك ؟ فقال : ابن إسحق ثقة ، وسئل عن محمد بن إسحق بمفرده فقال : « صدوق وليس بحجة » .

= قلت : هذا خطأ سببه الاختصار المخل ، ونص العبارة فى « الكامل » (٤ / ١٥٧٤) : '' ثنا ابن أبى عصمة : ثنا أبو طالب أحمد بن حميد : سألت أحمد بن حنبل عن عبد الله ابن سليمان ، روى عنه القعنبى قال : هو من أهل قباء قد روى عنه القعنبى ، أصله مدينى يسكن البصرة وهو يحدث عن قوم مجهولين من أهل المدينة وحواليه '' .

فعبارة الكامل يؤخذ منها أن هذا قول أحمد لا ابن عدى ، وأن الجهالة موجهة إلى مشايخه لا إليه .

وفى « مقدمة الفتح » (ص ٣٩٣) أن ابن حبان حكى عن البخارى أنه قال فى بشر ابن شعيب بن أبى حمزة الحمصى : « تركناه » قال الحافظ : '' وهذا خطأ من ابن حبان نشأ عن حذف وذلك أن البخارى إنما قال فى « تاريخه » : « تركناه حياً سنة اثنتى عشرة '' فسقط من نسخة ابن حبان لفظ « حياً » فتغير المعنى .

(١) زيادة من « اللسان » حذفها المصنف فأثبتها لما فيها من فائدة .

(٢) زيادة سقطت من نسخة « اللسان » المطبوعة وأثبتها من مخطوطة جيدة عندنا .

ومثله أن أبا حاتم قيل له : أيهما أحب إليك « يونس » أو « عقيل » ؟ فقال : " عُقَيل لا بأس به " ، وهو يريد تفضيله على يونس وسئل عن عُقَيل وزمعة بن صالح فقال : « عقيل ثقة متقن » ، وهذا حكم على اختلاف السؤال .

وعلى هذا يحمل أكثر ما ورد من اختلاف [كلام] [1] أئمة [أهل] [1] الجرح والتعديل ممن وثق رجلاً في وقت وجرحه في وقت آخر [2] .

[وقد يحكمون على الرجل الكبير في الجرح بمعنى لو وجد فيمن هو دونه لم يجرح به ، فيتعين لهذا حكاية أقوال أهل الجرح والتعديل بنصها ليتبين ما لعله يخفى على كثير من الناس إذا عرض على ما أصلناه . والله الموفق »] [1] .

أقول : وكذلك ما حكوه من كلام مالك في ابن إسحق ، إذا حكيت القصة على وجهها تبين أن كلمة مالك فلتة لسان عند سورة غضب لا يقصد بها الحكم .

وكذلك ماحكوه عن ابن معين أنه قال « لشجاع بن الوليد » : ياكذاب ، فحملها ابن حجر على المزاح [3] .

---

(١) زيادة من « اللسان » .

(٢) قال المصنف تعليقاً : " في مقدمة رجال البخاري للباجي باب في هذا المعنى " .

(٣) وروى الخطيب (١٤ / ١٨٣) بإسناده إلى موسى بن القاسم بن الحسن بن موسى ابن الأشيب عن بعض شيوخه ، قال : كان أحمد ويحيى وعليٌّ عند عفان ـــ أو سليمان ابن حرب ـــ فأتي بصك فشهدوا فيه ، وكتب يحيى فيه : شهد يحيى بن أبي على ، وقال =

ومما يدخل فى هذا أنهم قد يضعفون الرجل بالنسبة إلى بعض شيوخه أو إلى بعض الرواة عنه أو بالنسبة إلى مارواه من حفظه أو بالنسبة إلى مارواه بعد اختلاطه وهو عندهم ثقة فيما عدا ذلك ، فـ « إسماعيل بن عياش » ضعفوه فيما روى عن غير الشاميين . و« زهير بن محمد » ضعفوه فيما رواه عنه الشاميون . وجماعة آخرون ضعفوهم فى بعض شيوخهم أو فيما رووه بعد الاختلاط . ثم قد يحكى التضعيف مطلقاً فيتوهم أنهم ضعفوا ذلك الرجل فى كل شيء .

ويقع نحو هذا فى التوثيق . راجع ترجمة « عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود » ؛ قال أحمد مرة : « ثقة » ، وكذا قال ابن معين ، ثم بين كلٌ منهما مرة أنه اختلط . وزاد ابن معين فبين أنه كان كثير الغلط عن بعض شيوخه غير صحيح الحديث عنهم .

ومن ذلك أن المحدث قد يسأل عن رجل فيحكم عليه بحسب ما عرف من مجموع حاله ، ثم قد يسمع له حديثاً فيحكم عليه حكماً يميل فيه إلى حاله فى ذاك الحديث ، ثم قد يسمع له حديثاً آخر فيحكم عليه حكماً يميل فيه إلى حاله فى هذا الحديث الثانى فيظهر بين كلامه فى هذه المواضع بعض الاختلاف ، وقع مثل هذا للدارقطنى فى « سننه » وغيرها ، وترى بعض

= عفان لهم : أما أنت يا أحمد فضعيف فى إبراهيم بن سعد ، وأما أنت يا على فضعيف فى حماد بن زيد ، وأما أنت يا يحيى فضعيف فى ابن المبارك . قال : فسكت أحمد وعلى ، وقال يحيى : وأما أنت يا عفان فضعيف فى شعبة » .

قال الخطيب : '' لم يكن واحد منهم ضعيفاً ، وإنما جرى هذا الكلام بينهم على سبيل المزاح '' .

الأمثلة فى ترجمة الدارقطنى من قسم التراجم . وقد يُنْقَلُ الحكم الثانى أو الثالث وحده فيتوهم أنه حكمٌ مطلقٌ [1] .

الثامن : ينبغى أن يبحث عن معرفة الجارح أو المعدل بمن جرحه أو عدله ، فإن أئمة الحديث لا يقتصرون على الكلام فيمن طالت مجالستهم له وتمكنت معرفتهم به ، بل قد يتكلم أحدهم فيمن لقيه مرة واحدة وسمع منه مجلساً واحداً ، أو حديثاً واحداً ، وفيمن عاصره ولم يلقه ولكنه بلغه شيء من حديثه ، وفيمن كان قبله بمدة قد تبلغ مئات السنين إذا بلغه شيء من حديثه .

---

(١) قال المصنف فى ترجمة الدارقطنى من « التنكيل » (١ / ٣٦٣ ــ ٣٦٤) :

« ينبغى أن تعلم أن كلام المحدث فى الراوى يكون على وجهين :

الأول : أن يسأل عنه فيجيل فكره فى حاله فى نفسه وروايته ثم يستخلص من مجموع ذلك معنى يحكم به .

الثانى : أن يستقر فى نفسه هذا المعنى ثم يتكلم فى ذاك الراوى فى صدد النظر فى حديث خاص من روايته .

فالأول هو الحكم المطلق الذى لا يخالفه حكم آخر مثله إلا لتغير الاجتهاد .

وأما الثانى فإنه كثيراً ما ينحى به نحو حال الراوى فى ذاك الحديث فإذا كان المحدث يرى أن الحكم المطلق فى الراوى أنه صدوق كثير الوهم ثم تكلم فيه فى صدد حديث من روايته ، ثم فى صدد حديث آخر وهكذا ، فإنه كثيراً ما يتراءى اختلاف مابين كلماته ،

فمن هذا أن '' الحجاج بن أرطأة '' عند الدارقطنى « صدوق يخطيء » فلا يحتج بما ينفرد به ، واختلفت كلماته فيه فى « السنن » فذكره (ص ٣٥) فى صدد حديث وافق فيه جماعة من الثقات فعده الدارقطنى فى جملة « الحفاظ الثقات » وذكره (ص ٥٣١) فى صدد حديث أخطأ فيه وخالف مسعراً وشريكاً فقال الدارقطنى : « حجاج ضعيف » وذكره فى مواضع أخرى فأكثر ما يقول : « لا يحتج به » .

ومنهم من يجاوز ذلك ، فابن حبان قد يذكر فى « الثقات » من يجد البخارى سماه فى « تاريخه » من القدماء وإن لم يعرف ماروى وعمن روى ، ومن روى عنه ، ولكن ابن حبان يشدد وربما تعنت فيمن وجد فى روايته ما استنكره ، وإن كان الرجل معروفاً مكثراً .

والعجلي قريب منه في توثيق المجاهيل من القدماء ، وكذلك ابن سعد .

وابن معين والنسائي وآخرون غيرهما يوثقون من كان من التابعين أو أتباعهم إذا وجدوا رواية أحدهم مستقيمة ، بأن يكون له فيما يروى متابع أو مشاهد ، وإن لم يرو عنه إلا واحد ، ولم يبلغهم عنه إلا حديث واحد .

فممن وثقه ابن معين من هذا الضرب ، « الأسقع بن الأسلع » ، و« الحكم بن عبد الله البلوى » و« وهب بن جابر الخيوانى » وآخرون .

وممن وثقه النسائى « رافع بن إسحق » و« زهير بن الأقمر » و« سعد ابن سمرة » وآخرون .

وقد روى العوام بن حوشب عن الأسود بن مسعود عن حنظلة بن خويلد عن عبد الله بن عمرو بن العاص حديثاً ، ولا يعرف الأسود وحنظلة إلا فى تلك الرواية ، فوثقهما ابن معين .

وروى همام عن قتادة عن قدامة بن وبرة عن سمرة بن جندب حديثاً ، ولا يعرف قدامة إلا فى هذه الرواية ، فوثقه ابن معين ، مع أن الحديث غريب وله علل أخرى . راجع « سنن البيهقى » (٣ / ٢٤٨) .

ومن الأئمة من لا يوثق من تقدمه حتى يطلع على عدة أحاديث له تكون مستقيمة وتكثر حتى يغلب على ظنه أن الاستقامة كانت ملكة لذلك الراوى ،

وهذا كله يدل على أن جُلَّ اعتمادهم فى التوثيق والجرح إنما هو على سبر حديث الراوى .

وقد صرح ابن حبان بأن المسلمين على الصلاح والعدالة حتى يتبين منهم مايوجب القدح ، نص على ذلك فى « الثقات » وذكره ابن حجر فى " لسان الميزان " (١ / ١٤) واستغربه ، ولو تدبر لوجد كثيراً من الأئمة يبنون عليه ، فإذا تتبع أحدهم أحاديث الراوى فوجدها مستقيمة تدل على صدق وضبط ولم يبلغه مايوجب طعناً فى دينه وثقه .

وربما تجاوز بعضهم هذا كما سلف ، وربما بنى بعضهم على هذا حتى فى أهل عصره ، وكان ابن معين إذا لقى فى رحلته شيخاً فسمع منه مجلساً ، أو ورد بغداد شيخ فسمع منه مجلساً فرأى تلك الأحاديث مستقيمة ثم سئل عن الشيخ ؟ وثقه ، وقد يتفق أن يكون الشيخ دجالاً استقبل ابن معين بأحاديث صحيحة ويكون قد خلط قبل ذلك أو يخلط بعد ذلك .

ذكر ابن الجنيد أنه سأل ابن معين عن « محمد بن كثير القرشى الكوفى » فقال : « ما كان به بأس » فحكى له عنه أحاديث تستنكر ، فقال ابن معين : " فإن كان هذا الشيخ روى هذا فهو كذاب وإلا فإنى رأيت حديث الشيخ مستقيماً " .

وقال ابن معين فى « محمد بن القاسم الأسدى » : " ثقه وقد كتبت عنه " ، وقد كذبه أحمد ، وقال : « أحاديثه موضوعة » ، وقال أبو داود : « غير ثقة ولا مأمون ، أحاديثه موضوعة » [1] .

---

(١) قال المصنف فى تعليقه على « الفوائد المجموعة » (ص ٣٠) :
" عادة ابن معين فى الرواة الذين أدركهم أنه إذا أعجبته هيئة الشيخ يسمع منه جملة =

وهكذا يقع فى التضعيف ، ربما جرح أحدهم الراوى لحديث واحد استنكره وقد يكون له عذر .

ورد ابن معين مصر ، فدخل على « عبد الله بن الحكم » فسمعه يقول : حدثنى فلان وفلان وفلان ، وعد جماعة روى عنهم قصة ، فقال ابن معين : '' حدثك بعض هؤلا بجميعه وبعضهم ببعضه ؟ '' فقال : « لا ، حدثنى جميعهم بجميعه » ، فراجعه فأصر ، فقام يحيى وقال للناس : « يكذب » .

ويظهر لى أن عبد الله إنما أراد أن كُلاًّ منهم حدثه ببعض القصة فجمع

=من أحاديثه ، فإذا رأى أحاديثه مستقيمة ظن أن ذلك شأنه فوثقه ، وقد كانوا يتقونه ويخافونه . فقد يكون أحدهم ممن يخلط عمداً ولكنه استقبل ابن معين بأحاديث مستقيمة ، ولما بَعُدَ عنه خلط ، فإذا وجدنا ممن أدركه ابن معين من الرواة من وثقه ابن معين وكذبه الأكثرون أو طعنوا فيه طعناً شديداً ، فالظاهر أنه من هذا الضرب ، فإنما يزيده توثيق ابن معين وهناً ، لدلالته على أنه كان يتعمد '' .

أقول : ومما يدل على أنهم كانوا يتقونه ويخافونه ما فى « تاريخ الخطيب » (١٤ / ١٨١) عن هارون بن معروف قال : '' قدم علينا بعض الشيوخ من الشام فكنت أول من بكَّر [فى الأصل : « نكر » !!] عليه ، فدخلت عليه فسألته أن يملى علىَّ شيئاً ، فأخذ الكتاب يملى علىَّ فإذا بإنسان يدق الباب ، فقال الشيخ : مَنْ هذَا ؟ قال : أحمد بن حنبل ، فأذن له ، والشيخ على حالته والكتاب فى يده لا يتحرك ، فإذا بآخر يدق الباب ، فقال الشيخ : مَنْ هذَا ؟ قال : أحمد الدورقى ، فأذن له ، والشيخ على حالته والكتاب فى يده لا يتحرك ، فإذا بآخر يدق الباب ، فقال الشيخ : مَنْ هذَا ؟ قال : عبد الله بن الرومى ، فأذن له ، والشيخ على حالته والكتاب فى يده لا يتحرك ، فإذا بآخر يدق الباب ، فقال الشيخ : مَنْ هذَا ؟ قال : أبو خيثمة ، زهير بن حرب ، فأذن له والشيخ على حالته والكتاب فى يده لا يتحرك ، فإذا بآخر يدق الباب ، فقال الشيخ : مَنْ هذا ؟ قال : يحيى بن معين . قال : فرأيت الشيخ ارتعدت يده وسقط الكتاب من يده '' !!

وقد أساء الساجى إذ اقتصر فى ترجمة عبد الله على قوله : « كذبه ابن معين » .

وبلغ ابن معين أن أحمد بن الأزهر النيسابورى يحدث عن عبد الرزاق بحديث استنكره يحيى فقال: « من هذا الكذاب النيسابورى الذى يحدث عن عبد الرزاق بهذا الحديث ! » ، وكان أحمد بن الأزهر حاضراً فقام فقال : « هو ذا أنا » فتبسم يحيى وقال : « أما إنك لست بكذاب ... » .

وقال ابن عمار فى « إبراهيم بن طَهْمان » : « ضعيف مضطرب الحديث » فبلغ ذلك صالح بن محمد الحافظ الملقب « جزرة » فقال « ابن عمار من أين يعرف إبراهيم ؟ إنما وقع إليه حديث إبراهيم فى « الجمعة ... » والغلط فيه من غير إبراهيم »[1] .

التاسع : ليبحث عن رأى كل إمام من أئمة الجرح والتعديل واصطلاحه مستعيناً على ذلك بتتبع كلامه فى الرواة واختلاف الرواية عنه فى بعضهم مع مقارنة كلامه بكلام غيره .

فقد عرفنا فى الأمر السابق رأى بعض من يوثق المجاهيل من القدماء إذا

---

(١) وروى عبد الله بن أحمد فى « العلل » عن أبيه أحمد بن حنبل قال : ذكرنا عند يحيى بن سعيد حديثاً من حديث عُقَيل وإبراهيم بن سعد فقال لى يحيى : يا أبا عبد الله عقيل وإبراهيم بن سعد ، عقيل وإبراهيم بن سعد ، كأنه يضعفهما . قال أحمد : وأى شيء ينفعه من ذا ؟!! هؤلاء ثقات لم يخبرهما يحيى .

وجد حديث الراوى منهم مستقيماً ، ولو كان حديثاً واحداً لم يروه عن ذاك المجهول إلا واحد .

فإن شئت فاجعل هذا رأياً لأولئك الأئمة كابن معين ، وإن شئت فاجعله اصطلاحاً فى كلمة « ثقة » كأنه يراد بها استقامة ما بلغ الموثق من حديث الراوى لا الحكم للراوى نفسه بأنه فى نفسه بتلك المنزلة .

وقد اختلف كلام ابن معين فى جماعة ، يوثق أحدهم تارة ويضعفه أخرى ، منهم : « إسماعيل بن زكريا الخُلْقَانى » ، و« أشعث بن سَوّار » و« الجراح بن مليح الرؤاسى » و« جرير بن أبى العالية » و« الحسن بن يحيى الخُشَنى » و« الزبير بن سعيد » و« زهير بن محمد التميمى » و« زيد بن حبان الرقى » و« سَلم العلوى » و« عافية القاضى » و« عبد الله [بن] الحسين أبو حريز » و« عبد الله بن عقيل أبو عقيل » و« عبد الله بن عمر ابن حفص العمرى » و« عبد الله بن واقد أبو واقد الحرانى » و« عبد الواحد ابن غياث » و« عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب » و« عتبة بن أبى حكيم » ، وغيرهم .

وجاء عنه توثيق جماعة ضعفهم الأكثرون ، منهم : « تمام بن نجيح » و« دراج بن سمعان » و« الربيع بن حبيب الملاح » و« عباد بن كثير الرملى » و« مسلم بن خالد الزنجى » و« مسلمة بن علقمة » و« موسى بن يعقوب الزمعى » و« مؤمل بن إسماعيل » و« يحيى بن عبد الحميد الحِمَّانى » .

وهذا يشعر بأن ابن معين كان ربما يطلق كلمة « ثقة » لا يريد بها أكثر من أن الراوى لا يتعمد الكذب .

وقد يقول ابن معين فى الراوى مرة : « ليس بثقة » ، ومرة « ثقة » أو « لا بأس به » أو نحو ذلك . راجع تراجم « جعفر بن ميمون التميمى » و« زكريا بن منظور » و« نوح بن جابر » .

وربما يقول فى الراوى : « ليس بثقة » ويوثقه غيره . راجع تراجم « عاصم بن على » و« فليح بن سليمان » و« ابنه محمد بن فليح » و« محمد ابن كثير العبدى » .

وهذا يشعر بأن ابن معين قد يطلق كلمة « ليس بثقة » على معنى أن الراوى ليس بحيث يقال فيه ثقة على المعنى المشهور لكلمة « ثقة » [1] .

فأما استعمال كلمة « ثقة » على ما هو دون معناها المشهور فيدل عليه مع ما تقدم أن جماعة يجمعون بينها وبين التضعيف .

قال أبو زرعة فى « عمر بن عطاء بن وراز » : « ثقة لين » .

وقال الكعبى فى « القاسم أبى عبد الرحمن الشامى » : « ثقة يكتب حديثه وليس بالقوى » .

وقال ابن سعد فى « جعفر بن سليمان الضُبَعى » : « ثقة وبه ضعف » .

وقال ابن معين فى « عبد الرحمن بن زياد بن أَنْعُم » : « ليس به بأس وهو ضعيف » ، وقد ذكروا أن ابن معين يطلق كلمة « ليس به بأس » بمعنى « ثقة » .

---

(١) والمعنى المشهور فى كلمة « ليس بثقة » سيأتى قريباً .

وقال يعقوب بن شيبة فى « ابن أَنْعُم » هذا : « ضعيف الحديث وهو ثقة صدوق رجل صالح » .

وفى « الربيع بن صبيح » : « صالح صدوق ثقة ، ضعيف جداً » ، وراجع تراجم « إسحق بن يحيى بن طلحة » و« إسرائيل بن يونس » و« سفيان بن حسين » و« عبد الله بن عمر بن جعفر بن عاصم » و« عبد الأعلى بن عامر الثعلبى » و« عبد السلام بن حرب » و« على بن زيد بن جُدعان » و« محمد بن مسلم بن تَدْرُس » و« مؤمل بن إسماعيل » و« يحيى ابن يمان » .

وقال يعقوب بن سفيان فى « أجلح » [1] : « ثقة ، حديثه لين » .

وفى « محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى » : « ثقة عدل ، فى حديثه بعض المقال ، لين الحديث عندهم » [2] .

وأما كلمة « ليس بثقة » فقد روى بشر بن عمر عن مالك إطلاقها فى جماعة منهم « صالح مولى التؤمة » ، و« شعبة مولى ابن عباس » .

وفى ترجمة مالك من « تقدمة الجرح والتعديل » [3] لابن أبى حاتم ، عن يحيى القطان أنه سأل مالكاً عن « صالح » هذا ؟ فقال : « لم يكن من القراء » ، وسأله عن « شعبة » هذا ؟ فقال : « لم يكن من القراء » .

---

(١) هو « أجلح بن عبد الله بن حجية » .

(٢) وهذا مما يؤكد أنهم قد يطلقون التوثيق لا يريدون به أكثر من إثبات العدالة كما مرَّ .

(٣) لم أجد قوله فى « صالح » فى « التقدمة » ، ولا فى ترجمته من « الجرح والتعديل » أما قوله فى « شعبة مولى ابن عباس » فهو فى « التقدمة » (ص ٢٣) .

فأما « صالح » فأثنى عليه أحمد وابن معين ، وذكر أنه اختلط بأخرة ، وأن مالكاً إنما أدركه بعد الاختلاط .

وأما « شعبة مولى ابن عباس » فقال أحمد : « ما أرى به بأساً » وكذا قال ابن معين ، وقال البخارى : « يتكلم فيه مالك ويحتمل منه » ، قال ابن حجر : « قال أبو الحسن ابن القطان الفاسى : قوله : ويحتمل منه يعنى من « شعبة » ، وليس هو ممن يترك حديثه ، قال : ومالك لم يضعفه وإنما شح عليه بلفظة « ثقة » .

قلت : هذا التأويل غير شائع ، بل لفظة « ليس بثقة » فى الاصطلاح توجب الضعف الشديد ، وقد قال ابن حبان : " روى عن ابن عباس ما لا أصل له حتى كأنه ابن عباس آخر " .

أقول : ابن حبان كثيراً مايهول مثل هذا التهويل فى غير محله ، كما يأتى فى ترجمته وترجمة « محمد بن الفضل » من قسم التراجم .

وكلمة « ليس بثقة » حقيقتها اللغوية نفى أن يكون بحيث يقال له « ثقة » ، ولا مانع من استعمالها بهذا المعنى ، وقد ذكرها الخطيب فى « الكفاية » فى أمثلة الجرح غير المفسر ، واقتصار مالك فى رواية يحيى القطان على قوله : « لم يكن من القراء » يشعر بأنه أراد هذا المعنى . نعم إذا قيل : « ليس بثقة ولا مأمون » تعين الجرح الشديد ، وإن اقتصر على « ليس بثقة » فالمتبادر جرح شديد ، ولكن إذا كان هناك ما يشعر بأنها استعملت فى المعنى الآخر حملت عليه .

وهكذا كلمة « ثقة » معناها المعروف التوثيق التام ، فلا تصرف عنه إلا بدليل ، إما قرينة لفظية كقول يعقوب : « ضعيف الحديث ، وهو ثقة

صدوق » وبقية الأمثلة السابقة ، وإما حالية منقولة أو مستدل عليها بكلمة أخرى عن قائلها كما مرَّ فى الأمر السابع عن « لسان الميزان » أو عن غيره ولا سيما إذا كانوا هم الأكثر .

العاشر : إذا [1] جاء فى الراوى جرح وتعديل فينبغى البحث عن ذات (!) بين الراوى وجارحه أو معدله من نفرة أو محبة ، وقد مرَّ إيضاح ذلك فى القاعدة الرابعة » .

انتهى كلام الشيخ المعلمى اليمانى — رحمه الله تعالى — وصلى الله على محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

* * *
* *
*

(١) الأصل « إذ » قاله الشيخ الألبانى .

نصُّ الكتابِ

بسم الله الرحمن الرحيم

رب يسر برحمتك

قال : وحدث القاضي الشريف أبو الحسن محمد بن علي بن محمد ابن المهتدي بالله إجازة وغيره عن أبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان ابن شاهين الواعظ رحمه الله قال :

ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه ، فمنهم من وثقه ومنهم من ضعفه ومن قيل فيه قولان بينت ذلك بالتراجم ليعرف إن شاء الله تعالى .

ذكر
أبان بن أبى عياش
والخلاف فيه

روى ابن شاهين *(١) بإسناده عن شعبة قال : لولا الحياء من الناس ما صليت على أبان بن (أبي) عياش .

روى النضر بن شميل عنه أيضاً أنه قال : لأن أقطع الطريق أحب إلي من أن أروى عن أبان [١] .

---

* (١) هكذا يأتى فى الترجمة الآتية وهو واضح ، ووقع في الأصل « ياسين » .

---

(١) فى « الكامل » (١ / ٣٧٤) نحو هذا عنه .

وعن علي بن مسهر قال : سمعت أنا وحمزة الزيات من أبان بن أبى عياش نحواً من ألف حديث قال : فأخبرني حمزة أنه رأى النبي ﷺ فى المنام فعرضها عليه فما عرف منها إلا اليسير ــ خمسة أو أقل أو أكثر ، قال : فتركت الحديث عنه [1] .

وعن أحمد بن حنبل أنه قرأ عليه ابنه عبد الله حديث عباد بن عباد فلما انتهى إلى حديث أبان بن أبى عياش ، قال : اضرب عليها [2] .

وعن يحيى بن معين قال : أبان بن أبى عياش متروك الحديث [3] .

وعن ابن عائشة [(1)*] قال : قال رجل لحماد بن سلمة : يا أبا سلمة ! تروى عن أبان بن أبى عياش ؟ قال : وما شأنه ؟ قال : إن شعبة لا يرضاه ، قال : فأبان خير من شعبة .

قال أبو حفص : وهذا الكلام من حماد بن سلمة فى تفضيل أبان على شعبة فيه إسراف شديد وليس هذا الكلام بمقبول ، شعبة أفضل وأنقل وأعلم . وقد روى عن أبان نبلاء الرجال فما نفعه ذلك ولا

---

* (١) هو عبيد الله بن محمد بن حفص من رجال التهذيب يروى عن حماد ابن سلمة . ووقع فى الأصل « وعن أبى عائشة » .

---

(١) « الكامل » (١ / ٣٧٤) .
(٢) « علل أحمد » (٤٨٨٧) .
(٣) الدورى (٢ / ٥ ــ ٦) .

يعد * (١) على شيء من روايته إلا ما وافقه عليه غيره ، وما تفرد به من حديث فليس عليه عمل .

ممن روى عنه من الثقات سفيان الثوري وحماد بن سلمة والفضيل ابن عياض وطالب بن حجير * (٢) ومهدي بن هلال الراسبي والماضي بن محمد والخليل بن مرة * (٣) ومطرف بن طريف وحمزة بن حبيب الزيات وسابق بن عبد الله البربرى وأبو حنيفة (١) وأبو يوسف يعقوب * (٤) بن إبراهيم القاضي ومحمد بن جحادة وموسى بن خلف * (٥) وسعيد بن بشير (٢) ونافع بن يزيد وزياد بن سعد ومغيرة السراج وداود بن الزبرقان وإسماعيل بن عياش ومصاد بن عقبة وهشام بن الغاز وأبو إسحاق الفزاري وهياج بن بسطام (٣) وزفر * (٦) بن الهذيل وجعفر الأحمر وأبو عبيدة مجاعة بن الزبير (٤) .

---

* (١) صوابه « يعتمد » .
* (٢) طالب من رجال التهذيب ، ووقع في الأصل « وحجين » .
* (٣) الخليل من رجال التهذيب ، ووقع في الأصل « قرة » .
* (٤) في الأصل « ويعقوب » خطأ ، أبو يوسف هو يعقوب .
* (٥) موسى من رجال التهذيب . ووقع في الأصل « خليف » .
* (٦) فى الأصل « وفر » .

---

(١) انظر ترجمة الحجاج بن أرطأة الآتية قريباً .

(٢) هذا ضعيف .

(٣) وهذا ضعيف أيضاً ولى فيه بحث عسى أن يطبع قريباً .

(٤) وهذا أيضاً ضعيف بينت ذلك فى كتابى : « ردع الجانى » .

أسد بن عمرو البجلي قاضي واسط والخلاف فيه

روى ابن شاهين بإسناده عن يزيد بن هارون أنه قال : لا تحل الرواية عنه [1] .

وعن عثمان بن أبي شيبة أنه قال : هو والريح سواء ، لا شيء في الحديث ، إنما كان يبصر* [1] الرأي .

وقال محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي : أسد بن عمرو البجلي صاحب رأي لا بأس به .

قال أبو حفص : وليس كلام ابن عبد الله بن عمار بتزكيته حجة على قول يزيد بن هارون لأن يزيد بن هارون وعثمان بن أبي شيبة أعلم بأسد بن عمرو من ابن* [2] عمار لأن ابن عمار موصلي ويزيد بن هارون واسطي وعثمان بن أبي شيبة كوفي فهما أعلم به ويزيد بن هارون في الطبقة العليا على ابن عمار ، وقوله : لا بأس به ليس مثل قول يزيد : لا تحل الرواية عنه [2] .

---

* (١) هكذا في تاريخ بغداد (٧ / ١٧) ، ووقع في الأصل « بعض » .
* (٢) في الأصل « أبي » .

---

(١) « الجرح » (١ / ١ / ٣٣٧) .

(٢) قال الحافظ في « اللسان » (١ / ٣٨٤) : « وقد جاء عن ابن عمار أيضاً أنه قال : أسد بن عمرو صاحب رأى ضعيف الحديث ، فيمكن الجمع بين كلاميه بأنه أراد بقوله : لا بأس به ، أنه لا يتعمد ، وأنه تغير لما ضعف بصره فضعف حفظه » .

من كلام أبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين رحمه الله وجدته كذلك .

جابر الجعفي
والكلام فيه

روى ابن شاهين أن عبد الرحمن بن مهدي قال : سمعت سفيان الثوري يقول : ما رأيت أحداً أورع في الحديث من جابر ولا منصور .

وعن سلام بن (أبي ـــ)* (1) مطيع أنه قال : قال لي جابر الجعفي : عندي خمسون ألف حديث* (2) من العلم ما حدثت به أحداً ، فذكرت ذلك لأيوب فقال : أما الآن هذا كذاب .

وعن زائدة أنه قال : كان جابر كذاباً يؤمن* (3) بالرجعة .

وعن أبي حنيفة أنه قال : ما رأيت أحداً أكذب من جابر ولا أفضل من عطاء .

وعن يحيى بن معين أنه قال : جابر الجعفي لا يكتب حديثه ولا كرامة .

---

* (1) سقط من الأصل ، وأضفته من التهذيب في ترجمة جابر وترجمة سلام .
* (2) في التهذيب « ألف باب » .
* (3) في الأصل « كذاب مؤثر » ، والتصحيح من التهذيب .

وقال يحيى مرة أخرى : جابر الجعفى ليس بشيء .

قال أبو حفص : وهذه الروايات في جابر مختلفة ، كذا يقول الثوري : لم أر أورع منه في الحديث ، ويقول أيوب السختياني : هو كذاب ، ويقول زائدة وأبو حنيفة : هو كذاب ، ويقول يحيى بن معين كذلك .

وأقل ما في هذا الرجل أن يكون حديثه لا يحتج به إلا أن يروى حديثاً يشاركه فيه الثقات فإذا انفرد هو بحديث لم يعمل به لتفضيل سفيان له [1] .

ذكر
جعفر بن سليمان الضبعي

روى ابن شاهين أن يحيى قال — في رواية يزيد بن الهيثم عنه — : جعفر بن سليمان الضبعي ثقة يتشيع وليس به بأس .

---

(١) أقول : قال ابن عدى (٢ / ٥٤٣) : " ولجابر حديث صالح ، وقد روى عنه الثورى الكثير ، وشعبة أقل رواية عنه من الثورى وحدَّث عنه زهير ، وشريك وسفيان والحسن بن صالح ، وابن عيينة وأهل الكوفة وغيرهم ، وقد احتمله الناس ورووا عنه ، وعامة ما قَرِفُوهُ أنه كان يؤمن بالرجعة ، وقد حدث عنه الثورى مقدار خمسين حديثاً ، ولم يتخلَّفْ أحد في الرواية عنه ، ولم أر له أحاديث جاوز المقدار في الإنكار ، وهو مع هذا كله أقرب [إلى الضعف] منه إلى الصدق " .

وفي رواية العباس بن محمد عنه أنه قال : ثقة ، وأن يحيى بن سعيد كان لا يكتب حديثه .

وقال محمد بن عبد الله بن عمار : هو ضعيف [١] .

قال أبو حفص : وهذا الخلاف في جعفر من ابن عمار في ضعفه ومن يحيى بن سعيد تركه لعلة المذهب لأنه يروى عنه أنه قيل له : تشتم أبا بكر وعمر ؟ فقال : شتماً * (١) لا ولكن بغضا ما شئت [٢] .

وهو أستاذ عبد الرزاق وقيل لعبد الرزاق : ممن أخذت التشيع ؟ فقال : من جعفر بن سليمان .

وما رأيت من طعن في حديثه إلا محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي * (٢) .

---

* (١) في الأصل « سيمه » وفي التهذيب « أما الشتم فلا » .
* (٢) راجع ترجمة جعفر في كتاب ابن أبي حاتم وتهذيب التهذيب .

---

(١) فى المطبوع : « خفيف » خطأ .

(٢) قال الذهبي عن هذه الحكاية فى « السير » (٨ / ١٧٦) : '' هذا غير صحيح عنه '' .

وحكى ابن عدى عن الساجى أنه قال (٢ / ٥٦٨) : '' إنما عنى به جارين كانا له ، وقد تأذى بهما يسمى أحدهما : أبا بكر ويسمى الآخر : عمر ، فسئل عنهما فقال : السبُّ لا ، ولكن بغضاً يالك ، ولم يعن الشيخين '' .

قال الذهبي في « الميزان » (١ / ٤١٠) : '' ما هذا ببعيد ، فإن جعفراً قد روى أحاديث من مناقب الشيخين — رضى الله عنهما — وهو صدوق فى نفسه '' .

أبو الأشهب جعفر بن الحارث

روى ابن شاهين أن أحمد بن حنبل قال : أبو الأشهب واسمه جعفر من الثقات* (١).

وعن ابن معين أنه قال : أبو الأشهب جعفر بن الحارث الكوفي يروى عنه محمد بن يزيد وغيره ، ليس حديثه بشيء .

قال أبو حفص : وهذا الخلاف في جعفر بن الحارث من أحمد ويحيى وهما إماما هذا الشأن يوجب الوقوف فيه حتى تجيء شهادة أخرى لثالث مثلهما فينسب إلى ما قاله الثالث* (٢) — والله أعلم .

ذكر
حماد بن نجيح
والخلاف فيه

روى ابن شاهين أن أحمد بن حنبل قال : حماد بن نجيح ثقة مقارب

---

(١) هذا إنما قاله أحمد في أبي الأشهب جعفر بن حيان كما في كتاب ابن أبي حاتم عن أبيه عن أحمد وكذلك عن عبد الله بن أحمد عن أبيه وعلى ذلك جرى في الميزان والتهذيب ، وأبو الأشهب جعفر بن حيان غير صاحب هذه الترجمة أبي الأشهب جعفر بن الحارث .

(٢) قد علمت أن كلمة أحمد إنما هى في غير هذا الرجل — وراجع التهذيب .

في الحديث ، روى عنه وكيع وأبو عبيدة الحداد* (١).

قال أبو حفص* (٢) : وهذا الكلام والخلاف في حماد بن نجيح مقبول من أحمد ويحيى لأنهما إذا اجتمعا في الرجل بقول واحد فالقول قولهما وهو في عداد الثقات ولا يرجع إلى قول أحد معهما .

ذكر
الحجاج بن أرطأة
والخلاف فيه

روى ابن شاهين أن حماد بن زيد قال : قدم علينا جرير* (٣) بن حازم من المدينة فأتيناه فقال جرير* (٣) حدثنا قيس بن

(١) كأنه سقط النقل عن يحيى بن معين كما يدل عليه ما يأتى وقد ذكر في التهذيب قال « وقال إسحاق بن منصور عن ابن معين ، ثقة » .

(٢) كذا . ولم يذكر هذا النقل في الميزان ولا التهذيب ولا وجدت تميما هذا . ويغلب على ظنى أن كلمة « تميم » محرفة عن « عثمان » فإنه قد يكتب بلا ألف هكذا « عثمن » فيقرب التحريف إلى « تميم » وعثمان بن أبي شيبة مشهور وربما يتشدد في الكلام في الرواة ومع ذلك فإهمال صاحبى الميزان والتهذيب لهذا النقل يدل أنه لم يصح عن عثمان .

(٣ — ٣) في الأصل « حريز » ، والتصحيح من تاريخ بغداد (٨ / ٢٣١) والتهذيب في ترجمة حجاج وترجمة جرير .

سعد* [1] عن حجاج بن أرطأة فلبثنا ما شاء الله ثم قدم علينا حجاج ابن ثلاثين أو إحدى وثلاثين — يعني سنة — فرأيت عليه من الزحام شيئاً لم أره على حماد بن أبي سليمان ، ورأيت مطر الوراق وداود بن أبي هند ويونس بن عبيد جثاة على ركبهم* [2] يقولون : يا أبا أرطأة ! ما تقول في كذا ؟ ما تقول في كذا ؟ .

عن يحيى بن معين أنه قال : الحجاج بن أرطأة كوفي صدوق وليس بالقوي .

وعنه سئل — مرة أخرى — فقال : ضعيف .

وعن زائدة أنه قال : اطرحوا* [3] حديث أربعة : حجاج بن أرطأة وجابر وحميد والكلبي .

قال أبو حفص : وهذا الكلام في حجاج بن أرطأة من مثل زائدة ابن قدامة عظيم وقد وافقه على ذلك يحيى بن معين في أحد قوليه ، وأما ما ذكره حماد بن زيد في حجاج ونبه ما رأى العلماء يسألونه فليس بداخل في الروايات لأنه حكى أنه سمعهم يقولون : ما تقول في كذا ؟ يريد الفقه ، وأبو حنيفة فقد كان من الفقه ما لا يدفع من علمه فيه ولم

---

* (١) في الأصل « سعيد » ، والتصحيح من تاريخ بغداد والتهذيب في تراجم الحجاج وجرير وقيس .
* (٢) في الأصل « ركفهم » . وفي تاريخ بغداد والتهذيب « ارجلهم » .
* (٣) في الأصل « أطيءُوا » ، والتصحيح من تاريخ بغداد .

يكن في الحديث بالمرضى لأن للأسانيد نقاداً فإذا لم يعرف الأستاذ ما يكتب وما كذب نسب إلى الضعف ــ والله أعلم .

ذكر
الحكم بن ظهير
والخلاف فيه

ذكر أبو حفص بن شاهين أن يحيى بن معين سئل عن الحكم بن ظهير قال : ليس حديثه بشيء .

وقال يحيى ــ مرة أخرى ــ : يروى عنه مروان يقول : الحكم بن أبي خالد .

وعن عثمان بن أبي شيبة أنه قال : الحكم بن ظهير عندي صدوق وليس ممن يحتج به وكان فيه اضطراب وجفا الناس حتى استقصى* (١) .

قال أبو حفص : وهذا الكلام في الحكم بن ظهير قد أجمع عليه قول من مدحه ومن ذمه* (٢)، وإذا قال من مدحه : إنه لا يحتج به وإن في حديثه اضطراباً ، فقد وافق قول يحيى بن معين .

---

* (١) لم أجد هذه العبارة في بقية الكتب ولا مايبين معناها .
* (٢) في الأصل « مزحه من دمه » .

وبالجملة في أمره أنه لا يدخل الصحيح [1] .

ذكر
حميد بن زياد أبي صخر
والخلاف فيه

ذكر ابن شاهين أن أحمد بن حنبل سئل عنه فقال : ليس به بأس .

وأن يحيى بن معين قال : هو ضعيف .

قال أبو حفص : وهذا الخلاف في حميد من أحمد ويحيى يوجب التوقف فيه ، وكان حميد بن زياد صاحب علم بالتفسير، وليس له حديث كثير ، ولعل يحيى وقف من روايته على شيء أوجب هذا القول فيه ـــ والله أعلم [2] .

ذكر
خالد بن يزيد بن أبي مالك
والخلاف فيه

روى ابن شاهين أن أحمد بن صالح وثقه ، قيل لأحمد ، فخالد بن

---

(١) هذا ليس مختلفاً فيه بل قد فرغ منه فلا يحتاج إلى إغراق .

(٢) وثقه ابن معين فى رواية الدارمى عنه (٢٦٠) فقال : '' ليس به بأس '' وانظر هامش « تهذيب الكمال » لبشار عواد (٧ / ٣٦٨) ، لكن ضعفه النسائى أيضاً ، وقال الحافظ : « صدوق يهم » فكأن هذا أقرب الأقوال .

يزيد بن صبيح[1] كأنه أرفع من هؤلاء وأنبل ، فشدّ[(1)*] أحمد يده وقال : نعم .

وعن أحمد بن حنبل أنه قال : خالد بن يزيد[(2)*] ثقة .

قال أبو حفص[(3)*] : ولا أدري أراد أحمد بن حنبل خالد بن يزيد ابن أبي مالك أو خالد بن يزيد بن صبيح[2] .

وعن يحيى بن معين أنه قال : خالد بن يزيد بن أبي مالك ليس بشيء .

كذا قال في رواية العباس بن محمد عنه[3] .

في رواية المفضل[(4)*] بن غسان : خالد بن يزيد بن عبد الرحمن بن

---

* (١) في الأصل « فنسل » والتصحيح من التهذيب ترجمة خالد بن يزيد ابن صالح بن صبيح .
* (٢) في الأصل « خالد بن سد » .
* (٣) هو ابن شاهين ، ووقع في الأصل « أبو حفصة » .
* (٤) مشهور ، ووقع في الأصل « الفضل » .

---

(١) هذا ليس صاحب الترجمة ثم إن هذه الرواية لا تصح ففى إسنادها أحمد بن محمد ابن الحجاج بن رشدين وهو كذاب معروف .
(٢) هو ابن صبيح لأنه ضعف ابن أبى مالك كما سيأتي .
(٣) « تاريخه » (٢ / ١٤٦) وحكى ابن عدى (/   ) عن أحمد مثله .

أبي مالك يحدث عن أبيه عن جده هانىء أبي مالك الهمداني ، وضعف يحيى هذا الشيخ [1] .

قال أبو حفص : وهذا الكلام في خالد بن أبي مالك يوجب التوقف فيه لأن أحمد بن حنبل وأحمد بن صالح إذا اجتمعنا على مدح رجل لم يجز أن يذم بضعف ـــ والله أعلم [2] .

ذكر
الخليل بن مرة
والخلاف فيه

روى ابن شاهين أن أحمد بن حنبل [* (1)] سئل عن الخليل بن مرة فقال : ثقة ما رأيت أحداً يتكلم فيه ، ورأيت حديثه عن قتادة ويحيى ابن أبي كثير صحاحاً [* (2)] وإنما استغنى عنه البصريون لأنه كان خاملاً ولم أر أحداً تركه .

وعن يحيى بن معين أنه ذم الخليل بن مرة .

---

* (1) كذا ، وفي التهذيب عن ابن شاهين « أحمد بن صالح المصري » .
* (2) في الأصل « صاحا » ، والتصحيح من التهذيب .

---

(1) « الكامل » (/   ) .

(2) أما أحمد بن حنبل فإنما وثق ابن صبيح لا ابن أبي مالك ، وأما أحمد بن صالح فإن صح عنه التوثيق فلعله عنى به العدالة ، لا سيما وقد قال النسائي : « ليس بثقة » ، وقال الداقطني : « ضعيف » ، نعم وثقه أبو زرعة الدمشقي أيضاً .

قال أبو حفص : وهذا الخلاف في الخليل بن مرة يوجب الوقف فيه لأن الخليل بن مرة قد روى أحاديث صحاحاً وروى أحاديث منكرة وهو عندي إلى الثقة أقرب [1] .

ذكر
زكريا بن منظور
والخلاف فيه

روى ابن شاهين أن يحيى بن معين قال : زكريا بن منظور ليس بشيء ، وأنه روجع مراراً فقال : ليس بشيء ، قال : وكان طفيلياً .

وعن أحمد بن صالح أنه سئل عن زكريا بن منظور شيخ روى عنه

---

(١) بل هو ضعيف قولاً واحداً ، فقد ضعفه غير ابن معين أئمة ..

فقال البخارى : « منكر الحديث » .

وفي موضع آخر : « لا يصح حديثه » .

وقال النسائى : « ضعيف » .

وقال ابن حبان : « منكر الحديث عن المشاهير ، كثير الرواية عن المجاهيل » .

وضعفه الذهبى وابن حجر وانظر « التهذيب » .

وقد يكون دافع أحمد بن صالح إلى توثيقه هو أنه كان ممن العابدين الصالحين فقد قال أبو زرعة : « شيخ صالح » ولم يزد ، وقال أبو حاتم : « ليس بقوى فى الحديث ، هو شيخ صالح ، بابة بكر بن خُنيس وإسماعيل بن رافع » فمع كونه أثبت لهالصلاح لم يتردد فى ضعفه ووضعه مع الضعفاء ، والله أعلم .

الحزامي* [1] والترجماني فقال : ليس به بأس .

قلت لأحمد : هو من ولد ثعلبة بن أبي مالك* [2] القرظي ؟ فلم يحفظ ذاك .

قال أبو حفص : هو زكريا بن منظور بن عقبة بن ثعلبة بن أبي مالك القرظي .

قال أبو حفص : وهذا الخلاف في زكريا يوجب التوقف لأن يحيى ذمه فروجع فيه فذمه وقال : هو طفيلي ، والطفيلي الذي لا يبالي من أين كان مطعمه ، ومن كانت هذه صورته في المطعم خفت أن لا يكون مأموناً في العلم ، وقد مدحه أحمد بن صالح فيوجب الوقف فيه إن شاء الله [1] .

---

* (١) هو إبراهيم بن المنذر كما يعلم من ترجمة زكريا في التهذيب ، ووقع في الأصل « الخزامي » .
* (٢) في الأصل « لأحمد نقوم ولد ثعلبة ابن ملك » .

---

(٢) أما ابن معين فقد اختلفت عنه الرواية : فقد روى عنه الدورى ما ذكر المؤلف ، لكنه روى عنه فى موضع آخر : « ليس به بأس ، وإنما كان فيه شيء ، زعموا أنه كان طفيلياً » . وروى عنه الدارمى : « ليس به بأس » وروى معاوية بن صالح عنه : « ليس بثقة » وروى ابن محرز عنه : « ضعيف » وقال أبو داود : « سمعت يحيى يضعفه » .

قلت : فالظاهر أن هذا هو رأى ابن معين فيه أنه : « ضعيف » لكنه لم يكن عنده يتعمد الكذب ، فالظاهر أن هذا التوثيق الذى حكى عنه يقصد به إثبات العدالة لا غير لأنه قيل إنه طفيلى وهذا مظنة الكذب فأراد ابن معين أن ينفى عنه التهمة فقال : « ليس به بأس » أى فى دينه ومن تدبر روايتى الدورى ظهر له ذلك ، والله أعلم . =

ذكر
زائدة بن أبي الرقاد
والخلاف فيه

روى ابن شاهين عن يحيى بن معين أنه قال : إنه زائدة بن أبي الرقاد ليس بشيء .

وعن عبيد الله بن عمر القواريري أنه قال : لم يكن بزائدة بن أبي الرقاد بأس ، كتبت كل شيء عنده .

وأنكر [1] هذا الحديث الذي حدث به محمد بن سلام الجمحي : حدثنا زائدة بن أبي الرقاد عن ثابت عن أنس أن النبي ﷺ قال لأم عطية :

« يا أم عطية ! إذا خفضت فأشمي ولا تنهكي فإنه أسرى للوجه وأحظى عند الزوج » .

قال أبو حفص : وهذا الكلام في زائدة بن أبي الرقاد يوجب التوقف فيه لأن يحيى بن معين ذمه والقواريري — وكان من نبلاء أهل العلم —

= هذا ، وقد قال ابن المديني والنسائي : « ضعيف » ، وقال الفلاس والساجي : « فيه ضعف » ، ولينه أحمد ، وقال أبو زرعة : « واهي الحديث ، منكر الحديث » ، وقال أبو حاتم : « ليس بالقوى ، ضعيف الحديث ، منكر الحديث ، يكتب حديثه » ، وقال البخاري « منكر الحديث » وفي موضع : « ليس بذاك » ، وقال الدارقطني : « متروك » ، وانظر « التهذيب » .

(١) يعني : القواريري .

مدحه وأنكر أن يكون حدث بحديث ثابت عن أنس هذا الذي حدث به محمد بن سلام — والله أعلم بذلك [1] .

---

(١) قال البخارى : « منكر الحديث » !

وكذا قال النسائى .

وقال مرة : « ليس بثقة » !!

وقال ابن حبان : « يروى المناكير عن المشاهير ، لا يحتج به ولا يكتب إلا للاعتبار » .

وقال أبو حاتم : « يحدث عن زياد النُّميرىّ عن أنس أحاديث مرفوعة منكرة ، ولاندرى منه أو من زياد ، ولا أعلم روى عن غير زياد ، فكنا نعتبر بحديثه » .

أقول : هذا هو الأصل ، لكن كأن الذين أطلقوا فى زائدة الضعف قد لاحظوا أمراً ، وهو أن مجرد تفرده بهذه المناكير عن النميرى وعدم متابعة أحد له على روايتها عنه مما يشكل ريبة في ثبوت هذه المناكير عن النميرى نفسه وبالتالى تكون الآفة من زائدة الذى تفرد بها عنه .

فإن الآفة فى هذه المناكير من واحد منهما .

فأما النميرى فلم ترو عنه إلا من طريق زائدة ، وزائدة غاية الأمر أن يكون غير معروف بالثقة أو بالضعف ومثل هذا لا يعتمد عليه في إثبات ثبوت هذه المناكير إلى النميرى ، مهما كان النميرى غارقاً فى الضعف ، فإن الرجل مهما كان ضعيفاً لا يصح أن تلصق به مناكير لا يصح إسنادها إليه إذ يحتمل أن تكون الآفة ممن دونه ، لا سيما وأن زائدة لم يتابع عليها ، بل تفرد ، والتفرد مظنة التهمة لا سيما من مثل من لا يعرف له حال .

وأما زائدة ، فقد تفرد بهذه المناكير كما سبق ، فلم يروها أحد غيره عن النميرى وهذا وحده كافٍ فى اتهامه بها كما سبق ، إذ لو كانت محفوظة عن النميرى لجاءت من غير طريق زائدة ، لكن أما وقد تفرد بها زائدة فلا سبيل حينئذ إلا أن تلصق به .

لا سيما وإن زياداً قد روى عنه جماعة منهم المكثر فلو كانت هذه الأحاديث عنه لأتت من غير طريق زائدة .

فالظاهر أن هذا هو ما لاحظه الذين أطلقوا فيه الضعف . =

الحارث الأعور
والخلاف فيه

ذكر ابن شاهين بإسناده عن مغيرة وجرير* [1] بن حازم عن الشعبي أنه قال : الحارث الأعور من أحد الكذابين .

---

* (١) في الأصل « وحريز » .

= وشيء آخر يظهر أنهم قد لاحظوه أيضاً ... وهو أن زائدة قد حديث بمناكير عن غير النميرى من الثقات ، فإذا كانت المناكير التى حدَّث بها عن النميرى يتردد هل هى من زائدة أو النميرى ، فإنه لا يتردد فى أن المناكير التى يحدث بها عن الثقات تكون منه لا من هؤلاء الثقات .

فقد روى عن ثابت البنانى حديثاً منكراً وهو الذى ذكر ابن شاهين أن القواريرى أنكره ، وهو كذلك فقد تفرد به عنه ولم يتابع عليه .

وروى عن عاصم الأحول عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده حديث : « تلك اللوطية الصغرى » .

وهذا قد أخطأ فيه زائدة ، وقد روى موقوفاً ، انظر (عشرة النساء للنسائى) (١١٠ — ١١١ — ١١٢ — ١١٣ — ١١٤) وهو الصواب ، ولذا قال البخارى فى « الصغير » (١ / ٢٣٩) : « المرفوع لا يصح » .

ثم إنه لا ينبغى أن يعارض تضعيف ابن معين لزائدة بتوثيق القواريرى له لأن القواريرى وإن كان من الحفاظ إلا أنه لا يعرف بنقد الرجال كمعرفة ابن معين ، فكيف وقد وافق ابن معين من هم مثله فى معرفة هذا الفن ؟!

على أنه من الممكن حمل توثيق القواريرى على العدالة فحسب ، فإن من ليس له خبرة بنقد الرجال غالباً ما يكون توثيقه مبنياً على ما ظهر من سَمْتِ الرجل وصلاحه ، من غير بحث وتتبع لما يروى ، والله أعلى وأعلم وأعز وأكرم .

قال أبو حفص : وفي هذا الكلام من الشعبي في الحارث نظر لأنه قد روى هو أنه رأى الحسن والحسين يسألان الحارث عن حديث علي وهذا يدل على أن الحارث صحيح في الرواية عن علي ولولا ذلك لما كان الحسن والحسين مع علمهما وفضلهما يسألان الحارث لأنه كان وقت الحارث من هو أرفع من الحارث من أصحاب علي فدل سؤالهما للحارث على صحة روايته .

ومع ذلك فقد قال يحيى بن معين : مازال المحدثون يقبلون حديثه .

وهذا من قول يحيى بن معين الإمام في هذا الشأن زيادة لقبول حديث الحارث وثقته .

وقد وثقه أحمد بن صالح المصري إمام أهل مصر في الحديث فقيل لأحمد بن صالح قول الشعبي : حدثنا الحارث وكان كذاباً ؟ قال أحمد ابن صالح : لم يكن بكذاب إنما كان كذبه في رأيه [1] .

---

(١) أما قصة سؤال الحسن والحسين له عن حديث على فلا تصح أصلاً ؛ يرويها شريك — وهو ضعيف — عن جابر الجعفى — أضعف منه — عن الشعبى .

وأما قول يحيى : « مازال المحدثون يقبلون حديثه » ، فهذا ليس القول الأول والأخير له ، فقد ضعفه فى رواية أخرى ، نعم حكى الدارمى عنه أنه قال فيه : « ثقة » فتعقبه الدارمى بقوله : « ليس يتابع عليه » .

وقد كذبه غير الشعبى فإن صح تأويل أحمد بن صالح فهو ينسحب أيضاً إلى تكذيب غيره له .

لكن قال أبو زرعة : « لا يحتج بحديثه » ، وقال أبو حاتم : « ليس بقوى ، ولا ممن يحتج بحديثه » ، وقال النسائي : « ليس بالقوي » ، وقال مرة : « ليس به بأس » وانظر « الميزان » و« التهذيب » وحرِّرْ .

ذكر
داود بن فراهيج
والخلاف فيه

ذكر عن يحيى بن سعيد القطان أنه قال : كان شعبة يضعفه .

وعن شعبة أنه ذكر داود بن فراهيج فقصبه ـ يعني تكلم فيه .

وعن يحيى بن معين أنه سئل فيه فقال : ضعيف .

وروى عن يحيى بن معين ـ أيضاً ـ أنه سئل عنه فقال : روى عنه شعبة ، ليس به بأس .

قال أبو حفص : ليس هو في جملة من رد حديثه ، لا سيما إن ليحيى ابن معين فيه قولين ، فقوله : لا بأس به ، له موضع غير أنه لا يدخل في الصحيح ـ والله أعلم .

عمرو بن شعيب
والخلاف فيه

........* (١)

---

* (١) لم يذكر فيه شيئاً .

تم الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه ومنه والحمد لله أولا وآخراً وباطناً وظاهراً ، وكتبه العبد الفقير إلى رحمة ربه محمد بن نصر الله بن علي الناسخ ، وكان الفراغ منه في الخامس والعشرين من شهر صفر سنة تسع وثمانين وستمائة ، وصلى الله على سيدنا محمد نبيه وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً دائماً إلى يوم الدين .

* * *
* *
*

فهرس الأحاديث

فهرس الرواة

أ

ب ــ ث

ج

ح

خ ــ د

ر ــ ز

س

ش — ص

ع

ف ــ ق

م

ن — هـ — و

ى

الكنى

* *

*

فهرس الأبحاث